جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم مالية ومحاسبة، تخصص: مالية مؤسسة

بعنوان:

أثر جـــودة القوائم المالية في تعزيز الحوكمة في المؤسسة

دراسة ميدانية في مجموعة مؤسسات اقتصادية بولاية غرداية

من إعداد الطالبتين :

- آية بوجرادة
- إيناس لغراب

تحت إشراف الأستاذ : بادي عبد المجيد

الأستاذ المساعد : زواويد لزهاري

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2024/06/01

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. أرحاب وسام	أستاذ	جامعة غرداية	رئيساً
بادي عبد المجيد	أستاذ	جامعة غرداية	مشرفاً ومقرراً
زواويد لزهاري	أستاذ	جامعة غرداية	مشرف مساعداً
د. سعداوي فريد	أستاذ	جامعة غرداية	مناقشاً

السنة الجامعية: 2023-2024

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع علوم مالية و محاسبة ، تخصص:مالية مؤسسة

بعنوان:

أثر جودة القوائم المالية في تعزيز الحوكمة في المؤسسة

دراسة ميدانية في مجموعة مؤسسات اقتصادية بولاية غرداية

من إعداد الطالبتين :

- آية بوجرادة
- إيناس لغراب

تحت إشراف الأستاذ : بادي عبد المجيد

الأستاذ المساعد : زواويد لزهاري

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2024/06/01

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. أرحاب وسام	أستاذ	جامعة غرداية	رئيساً
بادي عبد المجيد	أستاذ	جامعة غرداية	مشرفاً ومقرراً
زواويد لزهاري	أستاذ	جامعة غرداية	مشرف مساعداً
د. سعداوي	أستاذ	جامعة غرداية	مناقشاً

السنـــة الجامعية: 2023-2024

الإهداء

قال تعالى: (**وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون**) صدق الله العظيم

من قال أنا لها نالها لقد أتيت بها نلتها وعانقت اليوم مجدا عظيما فعلتها بعد أن كانت دروبا قاسية وطرقا خسرت بها الكثير لكني وصلت بعد مسيرة دراسية دامت سنين اليوم اقف على عتبة تخرجي وارفع قبعتي بكل فخر

-إلى من زين اسمي بأجمل الألقاب ودعمني بلا حدود إلى أعظم الرجال صبرا ورمز الحب والعطاء إلى الذي تعب كثيرا من أجل راحتي وأفدى حياته من أجل تعليمي إلى ذلك الرجل الذي إن طلبت منه نجمة جاءني وهو يحمل السماء على ظهره أبي العزيز دمت فخرا لنا وآتاك الله من فضله ما تمنيت

إلى من جعل الله الجنة تحت قدميها إلى من كانت الداعمة الأولى والأبدية إلى من كان وجودها يمدني بالسعي دون ملل التي ظلت دعاوتها تضم اسمي دائما معلمتي الأولى سر قوتي ونجاحي ماما حبيبتي اهديك هدا الانجاز الذي لولاك لم يكن

الى من مدت إلى أيديهم في ضعفي إلى من جمعتني بهم ظلمة الرحم إلى ضلعي الثابت وأمان أيامي إلى سندي إخوتي عبد المؤمن، يوسف، عدنان

إلى من تكتمل فرحتي بوجودهم أعمامي جمال، محفوظ، عبد القادر، عبد المالك.

ندير، ياسين وزوجاتهم إلى عماتي غالياتي زهية، سعاد، فاطمة، حياة وكل أولادهم وبناتهم

الى من تكتمل فرحتي بوجوهم أخوالي محمد، بشير، هشام، نصرالدين وزوجاتهم واولادهم الى خالتي حبيبتي فاطمة

إلى أجدادي رحمهم الله وجداتي زهرة وفاطنة اطال الله في عمرهما

إلى صديقاتي ومن يبهجهم نجاحي أميرة، أسيا، سندس, إيمان، هدى

إلى ملاكي الخفي وداعمي الابدي

إلى رفيقات الجامعة إيناس، هاجر، بلقيس، رحمة، صفاء، سارة، نور

آيـــة

إهداء

إلى من كلا العرق جبينه ومن علمني إن النجاح لا يأتي إلا بالصبر والإصرار إلى النور ألدي أنار دربي و السراج الذي لا ينطفي نوره بقلبي أبدا من بدل الغالي و النفيس و استمريت منه قوتي واعتزازي بذاتي والدي العزيز

إلى من جعل الجنة تحت اقدامها و سهلت لي الشدائد بدعائك إلى الانسانة العظيمة التي لطالما تمنت إن تقر عينها لرؤيتي في يوم كهذا أمي العزيزة إلى الظلع الثابت و أمان أيامي أمي العزيزة

إلى من شددت عضدي بهم فكانوا نابع اخوتي منها اسلام، هيثم ،عادل ،الياس إلى خيرة ايامي وصوتها إلى قرة عيني ايمان إلى اخواني و أخواتي الغالين

لكل من كان عونا وسندي في هدا الطريق صديقاتي، أصدقائي الاوفياء ورفقاء السنين الأصدقاء

إلى من افاضني بمشاعره ونصائحه المخلصة إليكم اهديكم هذا الانجاز وثمرة نجاحي ألدي لطالما تمنيت ها أنا اليوم اكملت و أتممت أول .ثمرات بفضله سبحانه وتعالى أصحاب الشدائد و الازمان فالحمد لله على ما وهبقي وإن يجعلني مباركا وان يعنيني أينما كنت فمن قال إن لها نحلها فأنا لها وإن أبت رغما عنها البت بها فالحمد لله وشكر وحبا وامتنانا على البدء و الختام واخر دعوهم إن الحمد لله رب العالمين

إينـــــاس

التشكر

الحمد الله رب العالمين الذي علم بالقلم علم الانسان مالم يعلم اللهم انفعنا بما علمتنا وعلمنا ما ينفعنا وزدنا علما وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب والصلاة والسلام علا اشرف المرسلين سيدنا محمد ص عليه وسلم وعلى اله وصحبه اجمعين اما بعد : لقوله عليه افضل الصلاة والسلام :

(من لم يشكر الناس لم يشكر الله.)

وفي البداية نشكر الله عز وجل فاللهم لك الحمد والشكر في الاولى ولك الحمد والشكر في الاخرة ولك لحمد والشكر من قبل ولك الحمد والشكر بعد واناء الليل واطراف النهار وفي كل حين ودائما وابد ولا يفوتنا ان نتقدم باسمي معاني الشكر والتقدير

الى الأستاذ "بادي عبد المجيد" والاستاذ "زواويد لزهاري" على كل توجيهاتهما وملاحظاتهما القيمة ومتابعتهما لنا حتى أتممنا هذا العمل، ونتمنى لهما كل الخير والنجاح في مشوارهما العلمي.

كما يشرفني انا اتقدم باسمي عبارات الشكر والتقدير الي السادة الاعضاء لجنة المناقشة

كما نتقدم بالشكر الجزيل الي كل الأساتذة والزملاء الدين لم يبخلوا علينا بنصائح القيمة التي مهدت لنا الطريق لإتمام البحث .

كما نتوجه بالشكر إلى كل العاملين في مؤسسات استبيان.

الملخـــص باللغة العربية:

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار اثر جودة القوائم المالية في تعزيز الحوكمة في المؤسسة حيت تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لذلك وتمثلت أداة جمع البيانات في استبيان حيت استهدفت الدراسة عينة من المديرين وأعضاء مجلس الإدارة ورؤساء مصالح ومحاسبين مؤسسات اقتصادية بولاية غرداية تم توزيع 100 استبانة وتم استخدام برنامج SPSS22 لإجراء التحليل الإحصائي المناسب لاختبار فرضيات الدراسة والوصول إلى الأهداف المطلوبة وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود مصداقية وملائمة القوائم المالية بدرجة مرتفعة من وجهة نظر عينة دراسة بمقدار متوسط حسابي(4.01)، وجود حوكمة في مؤسسات بدرجة مرتفعة لدى عينة الدراسة بمتوسط حسابي(3.97),وجود علاقة طردية قوية بين مصداقية وملاءمة القوائم المالية وحوكمة المؤسسة بمعامل ارتباط (0.765)، وجود أثر لمصداقية وملاءمة جودة القوائم مالية في تعزيز مبدأ الإفصاح وشفافية لحوكمة المؤسسة ب(0.742) ,يوجد آثر لمصداقية وملاءمة القوائم المالية في تعزيز مبدأ مسؤولية مجلس الإدارة ب (0.941)، يوجد أثر لمصداقية وملاءمة جودة القوائم المالية في تعزيز مبدأ دور أصحاب المصالح لحوكمة المؤسسات (0.624).

الكلمات المفتاحية : حوكمة المؤسسات، قوائم مالية، ملاءمة، مصداقية، مبدأ إفصاح.

Abstract :

This study targeted to show the impact of the quality of financial statements in enhancing governance in the institution, as the descriptive analytical approach was relied upon as the most appropriate for this. The data collection tool was a questionnaire, as the study targeted a sample of managers, members of the Board of Directors, heads of departments, and accountants of economic institutions in the Province of Ghardaia. 100 were distributed. A questionnaire was used and the SPSS22 program was used to conduct the appropriate statistical analysis to test the study hypotheses and reach the required objectives. The study got a set of results, There is credibulity and suitability of the financial statements is in high degree with an arithmetri average of (4.01)the most crucial of which is the presence of governance in institutions to a high degree among the study sample with an arithmetic average of (3.97), and the presence of a strong direct relationship between the credibility and appropriateness of the financial statements and the governance of the institution by a factor Correlation (0.765)There is an effect of the credibility and suitability of the quality of the financial statements in enhancing the principle of disclosure and transparency of the organization's gouvernance with (0.742), there is an effect of the credibility and suitability of the financial statements in enhancing the principle of board of directors 's responsibility with (0.941), there is an effect of the credibility and suitability of the quality of the financial statements in enhancing the principle of the role of stakeholders in corporate governance (0.624).

Keywords: Keywords : institutional governance - financial statements - appropriateness - credibility – disclosure principle.

قائمة المحتويات

فهـــرس المحتويات

العنوان	الصفحة
إهداء	II
شكر و عرفان	III
الملخص	IV
قائمة المحتويات	V
قائمة الجداول والاشكال	Vi
قائمة الاختصارات والرموز	Vii
قائمة الملاحق	VII
مقدمة	أ– ح
الفصل الأول: عموميات نظرية حول القوائم المالية والحوكمة والدراسات السابقة	07
تمهيد للفصل	09
المبحث الأول: تقديم القوائم المالية و الحوكمة	10
المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية	10
المطلب الثاني: مفهوم الحوكمة	17
المطلب الثالث: مساهمة جودة القوائم المالية في تفعيل الحوكمة	26
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	34
المطلب الأول : الدراسات باللغة العربية	34
المطلب الثاني : الدراسات باللغة الأجنبية	39
المطلب الثالث :ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	42
خلاصة الفصل	43
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	44
تمهيد	46
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية	47
المطلب الأول: الطريقة المستعملة في الدراسة	47
المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة في الدراسة	55

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها	60
المطلب الأول: عرض نتائج فرضيات الدراسة	60
المطلب الثاني: تحليل نتائج فرضيات الدراسة	63
خلاصة الفصل	78
خاتمة	80
قائمة المراجع	84
الملاحق	88

قائمة الجداول والاختصارات والملاحق

قائمة الأشكال

الرقم	عناوين الأشكال	الصفحة
(1-1)	أنواع القوائم المالية	13
(2-1)	خصائص القوائم المالية	16
(3-1)	خصائص حوكمة الشركات	23
(1-2)	الدائرة النسبية لتوزيع أفراد العينة حسب خاصية الجنس	49
(2-2)	الدائرة النسبية لتوزع أفراد العينة حسب خاصية السن	50
(3-2)	الدائرة النسبية لتوزع أفراد العينة حسب خاصية المؤهل العلمي	51
(4-2)	الدائرة النسبية لتوزع أفراد العينة حسب خاصية الوظيفة	53
(5-2)	الدائرة النسبية لتوزع أفراد العينة حسب خاصية سنوات الخبرة	54
(6-2)	الرسم البياني لمدى ملائمة خط الانحدار للعلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل	71

قائمة الجداول

الرقم	عناوين الجدول	الصفحة
(1-2)	توزيع عينة الدراسة	48
(2-2)	توزيع أفراد العينة حسب خاصية الجنس	49
(3-2)	توزيع أفراد العينة حسب خاصية السن	50
(4-2)	توزيع أفراد العينة حسب خاصية المؤهل العلمي	51
(5-2)	توزيع أفراد العينة حسب خاصية الوظيفة	52
(6-2)	توزيع أفراد العينة حسب خاصية سنوات الخبرة	54
(7-2)	العبارات التي تقيس أبعاد مصداقية و ملائمة القوائم المالية	55
(8-2)	العبارات التي تقيس أبعاد حوامة المؤسسات	56
(9-2)	مجال المتوسط الحسابي المرجح لمقياس ليكارت الخماسي	57
(10-2)	معامل الثبات باستخدام طريقة آلفا ارونباخ	58
(11-2)	يبين نتائج اختبار طبيعة التوزيع لمتغيري (مصداقية وملاءمة القوائم المالية، حوكمة المؤسسات)	60
(12-2)	يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والدرجة والرتبة لبعد المصداقية	61
(13-2)	يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والدرجة والرتبة لبعد الملائمة	62
(14-2)	يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والدرجة والرتبة لمقياس مصداقية وملاءمة القوائم المالية	63
(15-2)	يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والدرجة والرتبة لبعد الإفصاح والشفافية	64
(16-2)	يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والدرجة والرتبة لبعد مسؤولية مجلس الإدارة	65
(17-2)	يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والدرجة والرتبة لبعد دور أصحاب المصالح	66
(18-2)	يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والدرجة والرتبة لمقياس حوكمة المؤسسات	67
(19-2)	معامل الارتباط الخطي بين المتغير المستقل والمتغير التابع	68
(20-2)	مصفوفة الارتباطات بيرسون لأبعاد متغير مصداقية وملاءمة القوائم المالية على حوكمة المؤسسات	69
(21-2)	قيم تباين خط الانحدار لمتغيرات الدراسة: تحليل التباين الأحاديa ANOVA	70
(22-2)	قيم معاملات خط الانحدار المعاملات a Coefficientsa	72

قائمة المختصرات والرموز

الاختصارات	الدلالة بالغة العربية	الدلالة بالغة الاجنبية
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	Organization For Economic Coperation and Development
IASB	مجلس معايير المحاسبية الدولية	International Accounting Standars Board
SCF	نظام محاسبي مالي	System Comptable Financier
AICPA	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين والمعتمدين	American Institut of Certified puplic Accountants
IAS	معيار محاسبي دولي	International Accounting Standards
SPSS	برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية	Statistical Package for Social Sciences

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	الاستبانة
02	قائمة الأساتذة المحكمين للاستبيان
03	نتائج ألفا ارونباخ لمقياس مصداقية وملائمة القوائم المالية
04	نتائج ألفا ارونباخ لمقياس حوكمة المؤسسات
05	نتائج طبيعة التوزيع لمتغيري مصداقية وملائمة القوائم المالية وحوامة المؤسسات
06	نتائج الفروق في مصداقية وملائمة القوائم المالية لعينة الدراسة
07	نتائج الفروق في حوامة المؤسسات لعينة الدراسة
08	نتائج مصفوفة الارتباط بين أبعاد مصداقية وملائمة القوائم المالية وحوكمة المؤسسات
09	نتائج الارتباط والارتباط المفسر
10	نتائج أنوفا للانحدار الخطي البسيط
11	نتائج معلمات نموذج الانحدار
12	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للتنبؤ بدرجة مبدأ الإفصاح والشفافية لحوكمة المؤسسات من خلال مصداقية وملائمة جودة القوائم المالية
13	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للتنبؤ بدرجة مبدأ مسؤولية مجلس الإدارة لحوامة المؤسسات من خلال مصداقية وملائمة جودة القوائم المالية
14	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للتنبؤ بدرجة مبدأ دور أصحاب المصالح لحوامة المؤسسات من خلال مصداقية وملائمة جودة القوائم المالية

مقدمة

مقدمة

أ-توطئة :

شهدت الجزائر تغييرًا ملحوظًا في سياساتها الاقتصادية باتجاه الانفتاح وتبني اقتصاد السوق، مما دفعها إلى تنفيذ عدة إصلاحات تشمل إصلاح النظام المحاسبي. بتطبيق النظام المحاسبي المالي، شهدت القوائم المالية للجزائر تغييرًا واضحًا، حيث أصبحت تحتوي على معلومات مفيدة وشفافة، مما يسهل على المستثمرين الداخليين والخارجيين فهم الوضعية الحقيقية للمؤسسة واتخاذ القرارات الصائبة. وأصبحت المعلومات المالية، التي تقدمها القوائم المالية، رابطًا أساسيًا بين المساهمين وإدارة الشركات، وذلك لتقليل التصادم بين مصالح الطرفين. يأتي ذلك في سياق الاهتمام المتزايد بحوكمة المؤسسات، نظرًا للمعايير الدولية للمحاسبة والفضائح المالية التي شهدتها بعض الشركات، والتي كانت تحرّف الحقائق المالية لإخفاء وضعيتها الفعلية.

في ظل كل هذه التحديات، قد تكون حوكمة المؤسسات بديلاً مهماً، حيث تعتمد على خصائص مثل الشفافية والمساءلة والعدالة لتكون آلية تبني الثقة لدى أصحاب المصلحة. وبناءً على ذلك، يلزم صانعو القرار الحصول على معلومات ذات جودة عالية، ليكونوا قادرين على وضع الاستراتيجيات والسياسات بشكل فعّال.

لذلك، تركز هذه الدراسة على توضيح أثر جودة القوائم المالية في تعزيز الحوكمة داخل المؤسسة. يشغل هذا الموضوع اهتمام العديد من الباحثين نظرًا لدوره الفعّال في منع الاحتيال وسوء السلوك الإداري، وكذلك لتقليل الآثار السلبية لإدارة الأرباح، والمحافظة على مكانة الشركات ودفعها للتقدم. إذ تعود جذور ضعف حوكمة الشركات غالبًا إلى جودة القوائم المالية، حيث يمكن أن يؤدي التلاعب فيها إلى إفلاس الشركات وإغلاقها، حتى لو كانت تعتبر من أكبر الشركات، كما حدث في حالتين بارزتين مثل شركتي Enron و WorldCom.

توجهت الجهود الرامية إلى تجنب الأزمات المالية الناجمة عن الغش والاحتيال نحو وضع قواعد ومبادئ لإدارة الشركات. كما أصدر مركز المشروعات الدولية الخاصة تقريرًا حول "حوكمة الشركات"، يحدد فيه مختلف قواعد ومبادئ ممارسة الإدارة الرشيدة للشركات. تُعتبر حوكمة الشركات من أهم الأساليب التي تساعد الشركات الملتزمة بها على اتباع الإجراءات الصحيحة في إدارة شؤونها وتنظيم علاقاتها مع جميع الأطراف ذات الاهتمام، وتُعتبر آلياتها وسيلة أساسية لتعزيز عمليات المراقبة على أعمال هذه الشركات ونتائجها التي قد تتعرض للتلاعب من قبل إداراتها.

ب- الإشكالية:

تهدف المؤسسات عند إعداد القوائم المالية إلى توفير صورة دقيقة وشفافة للوضع المالي والأداء، وذلك لتمكين المديرين وجميع الأطراف المعنية من اتخاذ القرارات الصائبة. أين يجب أن تكون هذه القرارات مبنية على معلومات موثوقة وجودة عالية تتضمنها القوائم المالية، لضمان تأثير إيجابي على قرارات المستخدمين؛ وبالنظر إلى أهمية حوكمة المؤسسات كوسيلة فعّالة لإدارة ومراقبة أداء الشركات، تتطرق هذه الدراسة إلى إبراز كيفية تأثير جودة القوائم المالية على تفعيل الحوكمة في المؤسسات. لذلك، تتمحور مشكلة الدراسة حول الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

إلى أي مدى تؤثر جودة القوائم المالية في تفعيل الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية؟

و لتدعيم الإشكالية السابقة ثم تجزئتها للأسئلة الفرعية التالية :

- ما هي العوامل التي تؤثر في مصداقية القوائم المالية؟
- ما هو دور جودة القوائم المالية في تعزيز الحوكمة في المؤسسات؟
- كيف يمكن لجودة القوائم المالية أن تحسن الشفافية في المؤسسات؟
- فيما تتمثل أهمية توفير معلومات مالية دقيقة لعمليات اتخاذ القرار في المؤسسات؟

ت- فرضيات:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة اعتمدنا على الفرضيات التالية :

- العوامل تشمل الشفافية، والالتزام بالمعايير المحاسبية، وجودية الإفصاح المالي.

- جودة القوائم المالية تعكس مدى شفافية وموثوقية المعلومات المالية المقدمة، مما يسهم في بناء ثقة المستثمرين والمساهمين والجهات الخارجية، وبالتالي تعزيز الحوكمة في المؤسسات.

- جودة القوائم المالية تضمن تقديم معلومات دقيقة و ذات مصداقية حول الأداء المالي، مما يسهم في زيادة الشفافية والوضوح للمستثمرين والمساهمين والجهات الرقابية.

- توفير معلومات مالية دقيقة يمكنها تمكين القادة والمديرين من اتخاذ قرارات إستراتيجية مستنيرة، مما يعزز الأداء العام للمؤسسة ويحافظ على ثقة المساهمين و أصحاب المصالح .

ث- أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية جودة القوائم المالية التي تعتبر أساسية في تحسين وتعزيز الحوكمة في المؤسسات؛ فهي توفر معلومات دقيقة وشفافة تسهم في زيادة مستوى الثقة لدى المستثمرين والمساهمين والجهات المعنية. بالإضافة إلى ذلك، تساعد القوائم المالية على رصد أداء المؤسسة وتقييم الإدارة، مما يعزز الشفافية والمساءلة، وبالتالي تعزيز الحوكمة في المؤسسات وتعزيز الثقة في أدائها المالي والإداري.

ج - أهداف الدراسة:

تتبلور أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- الوقوف على الجوانب النظرية لحوكمة المؤسسات وإلقاء الضوء على مبادئها الأساسية؛

- التعريف بالقوائم المالية وبمعنى جودتها؛
- إبراز مبادئ حوكمة المؤسسات في تعزيز الثقة وزيادة المصداقية؛
- إبراز تأثير جودة القوائم المالية في تعزيز الحوكمة في المؤسسات.

ح-حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: ابتداء من السداسي الثاني للموسم الجامعي 2023- 2024.

الحدود المكانية: قمنا بإجراء التربص الميداني على مستوى الإقتصادية التالية: نفطال، ألفابيب، سونلغاز، بلاستيب.

خ-أسباب اختيار الموضوع:

- الموضوع له علاقة بمجال تخصصنا؛
- الرغبة الذاتية في البحث في هذا الموضوع؛
- أهمية الموضوع على الصعيد الاقتصادي.

د- منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة وللوصول لبيان العلاقة بين مبادئ حوكمة الشركات وجودة القوائم المالية استخدمنا :

- المنهج الوصفي التحليلي: وذلك لوصف وتفسير وتحليل نتائج الدراسة الميدانية لاختبار فروض البحث والتحقق من نتائج الاختبار بالاعتماد على الأساليب الإحصائية و معالجتها وفق برنامج إكسال
- و SPSS؛

ذ- صعوبات الدراسة:

خلال دراستنا للموضوع صادفتنا مجموعة من الصعوبات من بينها:

- قلة المراجع التي تناولت القوائم المالية وجودتها وبالأخص الكتب، والمراجع التي تناولت الربط بين المتغيرين.
- (صعوبة الحصول على مشاركة كافية من الأفراد المطلوبين لملء الاستبيان، نظرا لانشغالهم بمهامهم اليومية في المؤسسة).

ز- تقسيمات البحث:

لضمان الإحاطة التامة بجوانب الموضوع وللإجابة على إشكالية الدراسة وكذا الأسئلة الفرعية المطروحة قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين كالتالي:

الفصل الأول بعنوان عموميات نظرية حول القوائم المالية والحوكمة والدراسات السابقة، وتشمل مبحثين: الأول تقديم القوائم المالية و الحوكمة و مساهمة جودة القوائم المالية في تفعيل الحوكمة، أما عن المبحث الثاني فخصصناه للدراسات السابقة .

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية قسمناه إلى مبحثين: الأول بعنوان الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية و الثاني عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها.

الفصل الأول

عموميات نظرية حول القوائم المالية و الحوكمة و الدراسات السابقة

تمهيد:

أدى التطور الكبير في المؤسسات الاقتصادية وتنامي حجم الاستثمارات ورؤوس الأموال إلى خلق العديد من التحديات والصعوبات وما تبعها من انهيارات مالية للعديد من الشركات، نتيجة الثغرات القانونية الكبيرة وانفراد كبار المساهمين بسلطة القرار والتواطؤ مع المكلفين بالإدارة على حساب باقي المصالح والحقوق، هذه الاختلالات زادت من ضرورة وضع ميكانيزمات ذات أسس سليمة تعتمد على أليات فعالة من أجل إعطاء توجيهات وإرشادات تنظيمية للتقليل من حجم فجوة الصراعات الحادثة.

تماشيا مع هذه الأحداث سارعت الجزائر في العقدين الأخيرين على غرار الكثير من الدول على احداث تغييرات في النظام المحاسبي مست اصلاحات في القوائم المالية و العمل على تحسين جودتها في سياق اصلاحات اقتصادية لا بد منها ،قصد تسريع وتيرة التنمية وأملا في تشجيع واستقطاب الاستثمارات الأجنبية ودعم سوق رأس المال وتنشيطها، فكان لزاما تبني وإصدار قواعد محاسبية جديدة تواكب التطورات ،وتتفق مع المعايير المحاسبية الدولية ،وتستجيب للمشاكل المحاسبية المعاصرة، و هذا لإحداث حوكمة سليمة للمؤسسات و الشركات تسعى لإيجاد طرق لتقييم مستوى جودة أنظمتها وإيجاد حلول لعلاج نقاط الضعف و القضاء على التلاعب والغش والفساد الإداري .

و من خلال هذا الفصل سنتطرق إلى تقديم القوائم المالية و تقديم الحوكمة كما سنتناول مساهمة جودة القوائم المالية في تفعيل الحوكمة و مختلف الدراسات السابقة حول الموضوع .

المبحث الأول : تقديم القوائم المالية والحوكمة

تعتبر القوائم المالية بمثابة المحصلة النهائية للنظام المحاسبي المالي، فهي تمثل مخرجاته التي يفترض فيها توفير المعلومات الملائمة التي تفي باحتياجات متخذي القرار، وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى التفصيل في القوائم المالية .

المطلب الأول : مفهوم القوائم المالية

الفرع الأول: تعريف القوائم المالية :

هناك عدة تعاريف مختلفة للقوائم المالية، لكنها تشترك جميعا في العناصر الاساسية لها وتختلف فقط من حيث الالفاظ المستخدمة أو من حيث التركيز على عنصر معين دون الآخر.

تعريف 01: كما يمكن تعريفها على أنها: " الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن الشركة، حيث ينظر للمعلومات الواردة فيها بأنها تقيس المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، ويمكن كذلك التعرف على التغيرات في المركز المالي وحقوق الملكية ،حيث أنها تمثل نتاج النشاط في الشركة خلال فترة زمنية معينة، أو بعبارة أخرى هي ملخص كمي للعمليات والأحداث المالية وتأثيراتها على الأصول والتزامات

الشركة وحقوق ملكيتها، وتعتبر أداة مهمة في إتخاذ القرارات المالية". [1]

تعريف 02: القوائم المالية يعرفها **Jean-François des Robert, François Méchin**:"بأنها مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية و المالية و غير قابلة للفصل فيما بينها، و تسمح بإعطاء صورة صادقة للوضعية المالية، و للأداء و لتغير الوضعية المالية للمؤسسة عند إقفال الحسابات ." [2]

[1] – محمد أبونصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعلمية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ، 2008، ص06.

[2] - Jean-François des Robert, François Méchin, Hervé Puteaux, Normes IFRS et PME,dunod, Paris, 2004, p12.

تعريف 03: "عبارة عن سجلات رسمية للأنشطة المالية للمؤسسة و التي تعطي ملخصا عن الوضع المالي وربحية المؤسسة على المدى القصير والطويل". [1]

أما مجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB) فقد وضع المعيار المحاسبي الدولي الأول (IAS 1)المعدل في عام 1997 لعرض القوائم المالية، و الذي يبين فيه أن القوائم المالية هي عرض مالي هيكلي للمركز المالي للمؤسسة و العمليات التي تقوم بها، و الهدف من القوائم المالية ذات الأغراض العامة هو تقديم المعلومات حول المركز المالي للمؤسسة و أدائها و تدفقاتها النقدية مما هو نافع لسلسلة عريضة من المستخدمين عند اتخاذهم قرارات اقتصادية كما تبين القوائم المالية نتائج تولي الإدارة للأعمال الموكلة لها، ولتحقيق هذا الهدف تقدم القوائم المالية معلومات حول، الميزانية، وجدول حسابات النتائج، و جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة، و جدول تدفقات الخزينة والملاحق.

ومما سبق يمكن وضع التعريف الآتي للقوائم المالية وهي: وثائق تقيس الوضع المالي للمؤسسة على مدى زمني قصير و طويل و توصل معلومات لمستخدميها من داخل و خارج مؤسسة عند اقفال الحسابات و تكون في أشكال محددة .

[1] - A.KADDOURI, A.MIMECHE, Cours de comptabilité financier selon les normes IAS/IFRS et le SCF 2007, ENAG Edition, Alger 2009, p 89.

الفرع الثاني: أنواع القوائم المالية

في هدا الفرع سنذكر أهم أنواع القوائم المالية، ويمكن تلخيص أهم القوائم المالية كالآتي:

1-الميزانية (قائمة المركز المالي) :

تعرض هذه القائمة إجمالي الأصول والخصوم وحقوق الملكية للشركة في تاريخ محدد، عادة في نهاية كل فترة محاسبية. وتبين هذه القائمة كيف تستثمر الشركة أموالها في مختلف أنواع الأصول، وكيف تمول نشاطاتها من خلال مصادر داخلية)حقوق الملكية) أو خارجية (الخصوم):[1]

2-قائمة حساب النتيجة (قائمة الدخل) : تعرض هذه القائمة إجمالي الإيرادات والتكاليف والمصروفات التي تحققت خلال فترة محاسبية معينة، مثل السنة أو الربع المالي. وتحسب هذه القائمة صافي الربح أو الخسارة للفترة المحاسبية بطرح إجمالي التكاليف والمصروفات من إجمالي الإيرادات .

3-قائمة التدفقات النقدية : تعرض هذه القائمة إجمالي التدفقات النقدية الواردة والصادرة للشركة خلال فترة محاسبية معينة. تُصنِّف هذه القائمة التدفقات النقدية إلى ثلاث فئات رئيسة، وتبين كيف تولد الشركة وتستخدم نقودها في مختلف عملياتها[2] .

[1]- محمد الطيب خليل،**إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،2014-2015، ،ص19.

[2]-محمد عبد الحميد محمد عطية، **موسوعة معايير المحاسبة الدولية إعداد وعرض القوائم المالية**، جزء الأول، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، مصر، ،2014ص .98.

4-قائمة الرؤوس الأموال الخاصة (حقوق الملكية) : تعرض هذه القائمة التغيرات التي طرأت على حقوق الملكية للشركة أو الكيان التجاري خلال فترة محاسبية معينة[1].

5-قائمة التغيُّر في المركز المالي: وهي قائمة مالية تُظهر الأصول والالتزامات الواجب دفعها، وحقوق ملكية المنشأة في فترة محاسبية محددة .وتُستخدم في قائمة التغيرات المالية التي تعجز الميزانية العمومية عن إظهارها، وتمكّن الشركات من اتخاذ القرارات المالية وتقييم الاحتمالات التي قد تواجههم، بالإضافة إلى أهميتها في تبيان جوانب الضعف والقوة في الشركة:

ونلخص هذه الأنواع في الشكل التالي:[2]

الشكل (1-1): يوضح أنواع القوائم المالية

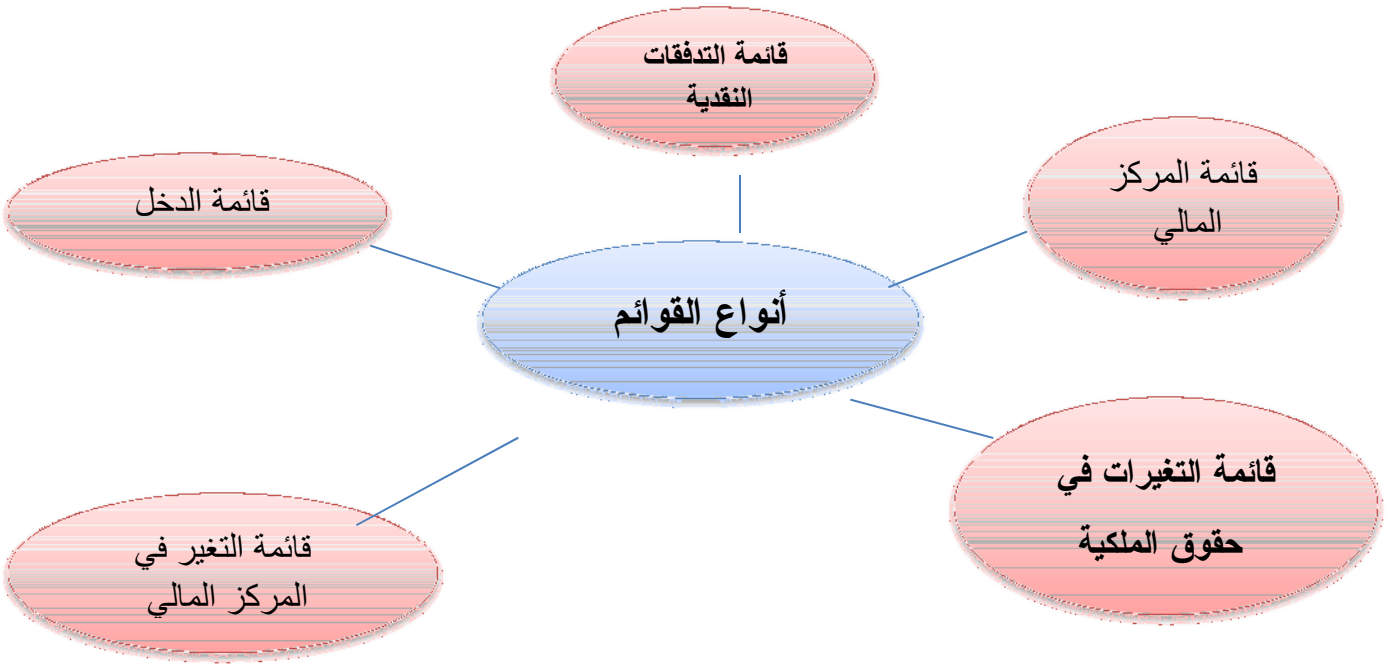

[1] -حواس صلاح، **التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي و أثره على مهنة المدقق**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006،ص 56.

[2] -مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية**، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان الأردن، 2006،ص30.

الفرع الثالث: أهمية القوائم المالية

تظهر أهمية القوائم المالية في عدة نقاط أهمها: [1]

1.توفير المعلومات عن طبيعة التزامات الشركة لدائنيها، وحق الملاك على صافي أصول الشركة وهذا من خلال حساب معدلات العائد ،تقييم هيكل رأس المال في الشركة، تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في الشركة.

2. توفير المعلومات المفيدة عن الأنشطة الإستثمارية بحيث تعكس سياسة أداء الشركة سواء كانت توسعية او انكماشية ، فكلما زادت التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الإستثمارية عن التدفقات النقدية الداخلية من بيع الأصول المنتجة فإن ذلك يعد مؤشرا جيدا على سياسة توسعية ونمو متزايد في الأنشطة الإستثمارية؛

3.تستعمل في الحكم على المركز المالي بالشركة وكيفية استغلال الموارد في تحقيق أهدافها، رغم أنه ليس من الضرورة النجاح في الماضي يعني النجاح في المستقبل؛

4. وسيلة لتقييم الأداء حيث تساعد المعلومات الموجودة في القوائم المالية على تقييم أداء الشركة وهذا من خلال تقييم أداء الشركة والإدارة ،الحكم على كفاءتها واستعمال الموارد الموضوعية تحت تصرفها؛

5. تساعد الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملة مع الشركة في اتخاذ القرارات اللازمة المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل؛

[1] – عاشور كتوش ، **المحاسبة العامة أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ،2011، 43

الفرع الرابع: خصائص القوائم المالية

إن الهدف من استعمال المعلومات المالية هو صنع القرار الإقتصادي، ويعتبر هذا من الفلسفة الجديدة للمعايير المحاسبية الدولية التي تكثف الجهود نحو معدي القوائم المالية إلى اختيار الطرق المحاسبية التي تسمح بإعطاء محتوى عالي للمعلومات المالية وبالتالي فإن خصائص الجودة المعلومات المالية هي مجموعة من الخصائص التي تستطيع من خلالها التمييز بين معلومات ذات منفعة والمعلومات الأقل منفعة لأغراض إتخاذ القرار، ولقد حدد مجلس L'ISAB مجموعة من الخصائص النوعية التي يجب أن تحتويها القوائم المالية، وقد تبنى النظام SCF و تشمل الخصائص التالية : [1]

1 -الخصائص الأساسية:

هناك خاصيتان توفرهما بجعل المعلومات الظاهرة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين وهي الملاءمة (pertinence)الموثوقية (المصداقية ،fiabilité) الصفتان المصداقية والملاءمة تعتبران عماد جودة المعلومات المالية، والملاءمة التي تعني قدرة المعلومات على إحداث تغيير في إتجاه القرار بحيث تحسن قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل وتصحيح التوقعات السابقة والحالية، وهو ما يعرف بالتغذية العكسية (المرتدة)، بالإضافة إلى التوقيت المناسب الذي يجب أن تتميز به المعلومات حتى لا تفقد فعاليتها.

بينما الصفة الثانية الأساسية هي المصداقية وتعني أن تكون المعلومات صادقة وموثوق بها عندما تكون خالية من الأخطاء والتحيز وتتميز بالأمانة والحيادية، فكثيرا ما يطلق على المعلومات المالية عندما تتوفر على خاصية الموثوقية بأنها التمثيل الصادق.

[1]-عبد المجيد بادي، **تبني المعايير المحاسبية الدولية في المؤسسات الاقتصادية ومساهمتها في إعداد التقارير المالية لخدمة التحليل المالي** ،أطروحة دكتوراه، جامعة بومرداس،2014-2015،ص117.

2- **الخصائص الثانوية:** التي تتمثل في الصورة الصادقة، والأولوية للمضمون على الشكل والحيطة والحذر والقابلية للفهم، والمداومة بين التكلفة والعائد والتوقيت المناسب، ويمكن توضيح ذلك في هذا الشكل .

الشكل (1-2) : خصائص القوائم المالية [1]

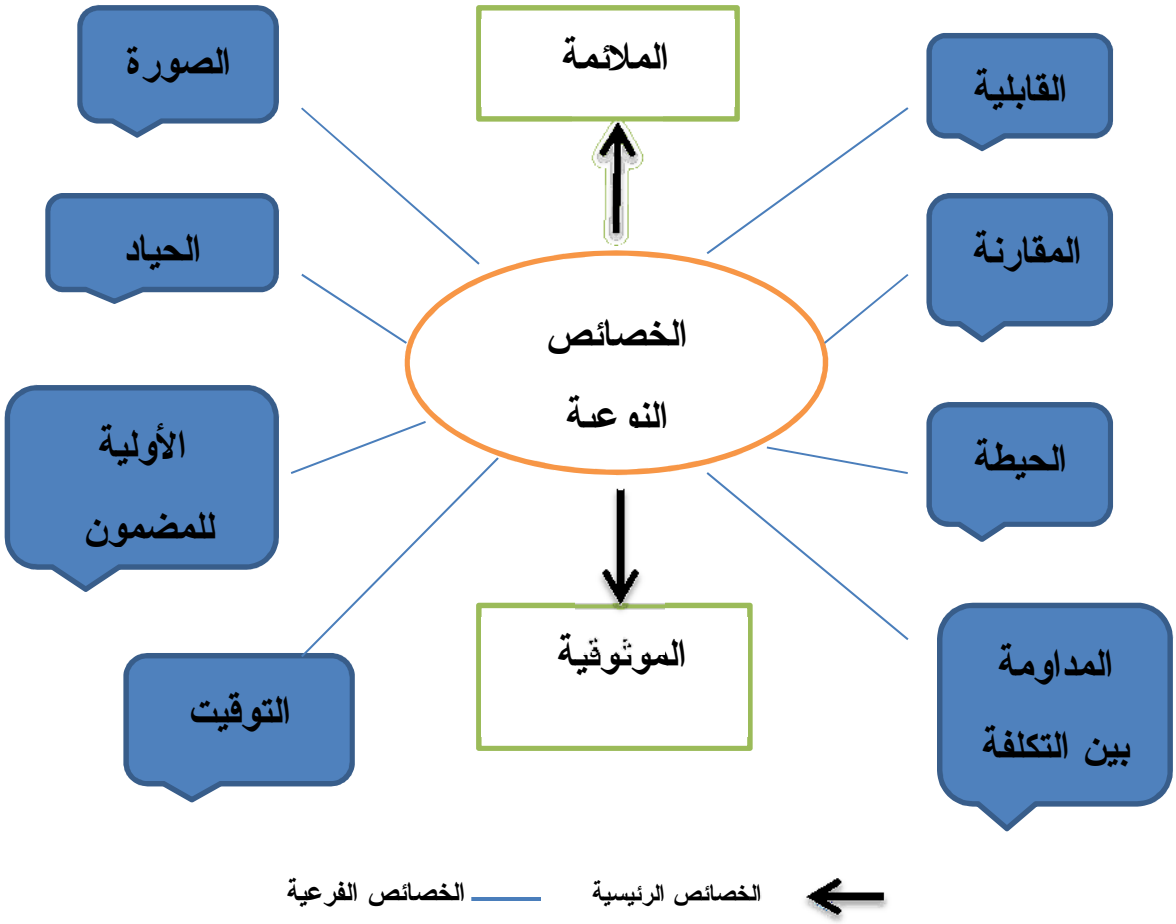

المصدر : من إعداد الطالبتين

[1]- عبد المجيد بادي، المرجع سبق ذكره، ص120.

المطلب الثاني : مفهوم الحوكمة

لقد انتشر استعمال مفهوم حوكمة المؤسسات في جميع دول العالم بعد الأزمات والفضائح المالية التي حدثت في بعض الشركات الكبرى مثل WORLD COM (بسبب تزوير الحسابات والإفصاح عن معلومات مالية غير صادقة بغية تضليل طرف مقابل طرف آخر من الأطراف الفاعلة في المؤسسة نتيجة لتضارب المصالح خاصة بين المساهمين .

الفرع الأول : تعريف الحوكمة :

في هذا الفرع ستحاول تعريف مصطلح الحوكمة من خلال ذكر أهم التعاريف التي حاولت تقديم تعريف له.

نلخص أهم التعاريف الخاصة بمصطلح الحوكمة كالآتي:

- **اصطلاحا:** لا يوجد تعريف موحد لمصطلح Corporate Governance متفق عليه بين كافة الاقتصاديين، المحللين، الأكاديميين والقانونين، ويرجع ذلك إلى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات. [1]
- **التعريف الأول:** عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD الحوكمة بأنها:" النظام الذي يتم من خلاله توجيه وادارة شركات الأعمال، ويحدد الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف ذات الصلة بنشاط الشركة مثل مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وغيرهم من أصحاب

[1]– مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008،ص14.

المصالح، كما انه يحدد قواعد إعداد إجراءات اتخاذ القرارات المتعلقة بالشركة، كذلك يحدد الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة ووسائل تحقيقها ووسائل الرقابة على الأداء ".[1]

- **التعريف الثاني:** وعرفتها اللجنة الانجليزية (CADBURY1992) بأنها:" نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب." [2]
- **التعريف الثالث:** وعرفت أيضا بأنها: أسلوب الإدارة المثلى سواء من حيث الاستغلال والتوجيه أو إحكام الرقابة، فالحوكمة تعني إذن وضع النظام الأمثل الذي يتم من خلاله استغلال موارد المؤسسات وحسن توجيهها ومراقبتها من اجل تحقيق أهداف المؤسسة والوفاء بمعايير الإفصاح والشفافية .[3]

ومما سبق ذكره نستطيع تلخيص التعريفات السابقة فيما يلي : يمكن تعريف الحوكمة على أنها مجموعة من الأنظمة و القوانين التي تنظم عمل المؤسسات و تضمن حقوق أصحاب المصالح و المساهمين و تعمل على نمو المؤسسة و تطورها .

الفرع الثاني: نشأة الحوكمة :

تعود نشأة أدبيات الحوكمة لعام 1932 فكان كل من Means و Berle من أوائل من تناول فصل الملكية عن الإدارة والتي تتطلب توفر قواعد حوكمة الشركات لسد الفجوة التي يمكن أن تحدث بين

---

[1]–علي احمد زين، د حسني عبد الجليل صبيحي، **مبادئ وممارسات حوكمة الشركات**، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلي، القاهرة، مصر ،2006منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ،2009ص73.

[2]–طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، **شركات قطاع عام وخاص ومصارف، المفاهيم– المبادئ– التجارب–المتطلبات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007:ص11.

3–مصطفى حسن بسيوني السعدني، **الشفافية والإفصاح في إطار حوكمة الشركات**، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلي، القاهرة، نوفمبر ،2006 منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، ،2009ص147.

مديري ومالكي المؤسسة من جراء الممارسات السلبية التي من الممكن أن تضر بالمؤسسة وبالصناعة ككل؛ إلى مشكلة 1976 سنة Oliver williamson و1979 سنة Jensen و Meckling كذلك تطرق كل من الوكالة، حيث أشارا إلى حتمية حدوث صراع بالمؤسسة عندما يكون هناك فصل بين الملكية والإدارة،وفي هذا السياق أكدوا على إمكانية حل مشكلة الوكالة من خلال التطبيق الجيد لقواعد حوكمة الشركات. [1]

وفي سنة 1985 وبعد حدوث العديد من الانهيارات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية قامت خمسة جمعيات مهنية مقرها الولايات المتحدة الأمريكية ومن أهمها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين والمعتمدين AICPA بتشكيل لجنة حماية التنظيمات الإدارية والمعروفة باسم لجنة Treadwayوبعد دراسة أجرتها هذه الأخيرة لتحديد العوامل المسببة التي أدت إلى إعداد التقارير المالية الاحتيالية وإجراءات الحد منها، حيث أصدرت في أكتوبر 1987 تقريرها النهائي – تقرير اللجنة الوطنية الخاصة بالاحتيال والتضليل في التقارير المالية– وتضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات وما يرتبط بها من منع الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية، وذلك عن طريق الاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية وتعزيز مهمة المراجعة الخارجية أمام مجالس إدارة المؤسسات .[2]

وقد أثار موضوع حوكمة الشركات جدلا كبيرا في المملكة المتحدة في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات بعد انهيار كبرى المؤسسات الأمريكية والأوربية آنذاك، مما قاد المساهمين والمستثمرين في الشركات وقطاع المصارف إلى القلق على استثماراتهم وجعل الحكومة في المملكة المتحدة تدرك أن

1- إبراهيم موسى، **حوكمة الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ،2010:ص17.

[2]-حسين يرقي، عمر علي عبد الصمد، **مرجع سابق** ،ص.02.

التشريعات السائدة والنظم القائمة تعاني من خلل ما، الأمر الذي أدى ببورصة لندن أن تقوم بتشكيل لجنة Cadbur y عام ،1991 التي تضمنت ممثلين عن الصناعة البريطانية، وتحددت مهمتها بوضع الممارسات التي تساعد المؤسسات في تحديد وتطبيق الرقابة الداخلية من أجل تجنب الخسائر في هذه المؤسسات، وفي سنة 1992 تم إصدار أول تقرير عن هذه اللجنة- بعنوان الأبعاد المالية لحوكمة الشركات [1]، ركز على دراسة العلاقة بين الإدارة والمستثمرين ودور المستثمرين في تعزيز دور التدقيق في المؤسسات ودور كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية؛ وبمجرد إصدار تقرير Cadbury أخذت العديد من الدول بإصدار تقاريرها لإصلاح ممارسات المؤسسات لأعمالها، وتضمين التقارير بأفضل ممارسات الحوكمة. [2]

وقد أخذت حوكمة الشركات بعدا آخر بعد انهيار أسواق جنوب شرق أسيا سنة ،1997الذي كان سوء استخدام السلطة والتحايل على القواعد والنظم سببا فيه . [3]

وعلى المستوى الدولي يعتبر التقرير الصادر عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD سنة 1999 بعنوان مبادئ حوكمة الشركات وهو أول اعتراف دولي رسمي بهذا المفهوم . [4]

كما أنشئ المعهد البرازيلي لحوكمة الشركات، والمعهد التركي لحوكمة الشركات سنة ،2002 وأصبح لحوكمة الشركات اهتمام كبير بعد حدوث الأزمات المالية وافلاس العديد من المؤسسات

---

[1]-لاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، دار الصفاء للنشر والتوزيع،2001:ص28.

[2]-د طارق يوسف، **حوكمة الشركات في تواريخ**، ملتقى الحوكمة والإصلاح المالي والإداري في المؤسسات الحكومية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ،2009، القاهرة، مصر، ص.244.

[3]-حسين يرقي، عمر علي عبد الصمد، **مرجع سابق**، ص.03

[4]- زلاسي رياض، **إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**_ دراسة حالة شركة آليانس للتأمينات الجزائرية خلال ،2009-2010. مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، غير منشورة، تخصص محاسبة وجباية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2002:ص04.

والفضائح المالية لكبريات المؤسسات الأمريكية– أهمها مؤسسة Enron للطاقة سنة –2000 ، وهذا لتجنب تكرار ما حدث، وذلك من خلال إرساء قواعد ومبادئ اتفق عليه في إطار حوكمة الشركات .[1]

وأضافت سنة 2004 منظمة OECD مبدأ توافر إطار فعال لحوكمة الشركات ليكون أول مبادئ الحوكمة، واعتبر أهم مبدأ من مبادئ الحوكمة لأنه يشمل القوانين واللوائح المنظمة للعمل، والمناخ العام والبيئة المحيطة بالعمل .[2]

أما عن نشأة الحوكمة في الجزائر فإنعقد في شهر جويلية 2007 ملتقى دولي حول حوكمة المؤسسات، ومن خلال فعاليات هذا الملتقى انبثقت فكرة إعداد ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية ، فتكونت لجنة من السلطة الوصية والمتمثلة في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، ومنتدى رؤساء المؤسسات وبعض الهيئات الدولية، بإعداد ميثاق الحوكمة في الجزائر وكان أهم مرجع إعداده ميثاق منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية :[3]

–مراعاة خصوصيات المؤسسة الجزائرية وقد وجه هذا الميثاق إلىT120F(1)1T :المؤسسات المقيمة في البورصة والتي تتهيأ لذلك.

–مجموع المؤسسات العمومية الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة.

[1]–د طارق يوسف، **مرجع سابق**، ص.245.

[2]–زلاسي رياض، **مرجع سابق**، ص05.

3– بادي عبد المجيد، **تبني المعايير المحاسبية الدولية في المؤسسات الاقتصادية ومساهمتها في إعداد التقارير المالية لخدمة التحليل المالي** ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة بومرداس.2014–2015،ص127.

الفرع الثالث: خصائص الحوكمة :

تتصف حوكمة المؤسسات بمجموعة من الخصائص تعد الركائز الأساسية التي إن غاب أحدها فقد المفهوم معناه، هذه الخصائص تتمثل في:

1 -**الانضباط :**بإتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح؛

2 -**الشفافية :**بتقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث؛

3 -**الاستقلالية:** لا توجد تأثيرات غير لازمة نتيجة الضغوط؛

4 -**المساءلة :**بإمكان تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية؛

5 -**المسؤولية :**المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشأة؛

6-**المسؤولية الاجتماعية :**النظر إلى الشركة كمواطن جديد.

يشير مصطلح حوكمة الشركات إلى الخصائص التالية التي يمكن تلخيصها في الشكل التالي:[1]

الشكل (1-3) : خصائص حوكمة الشركات

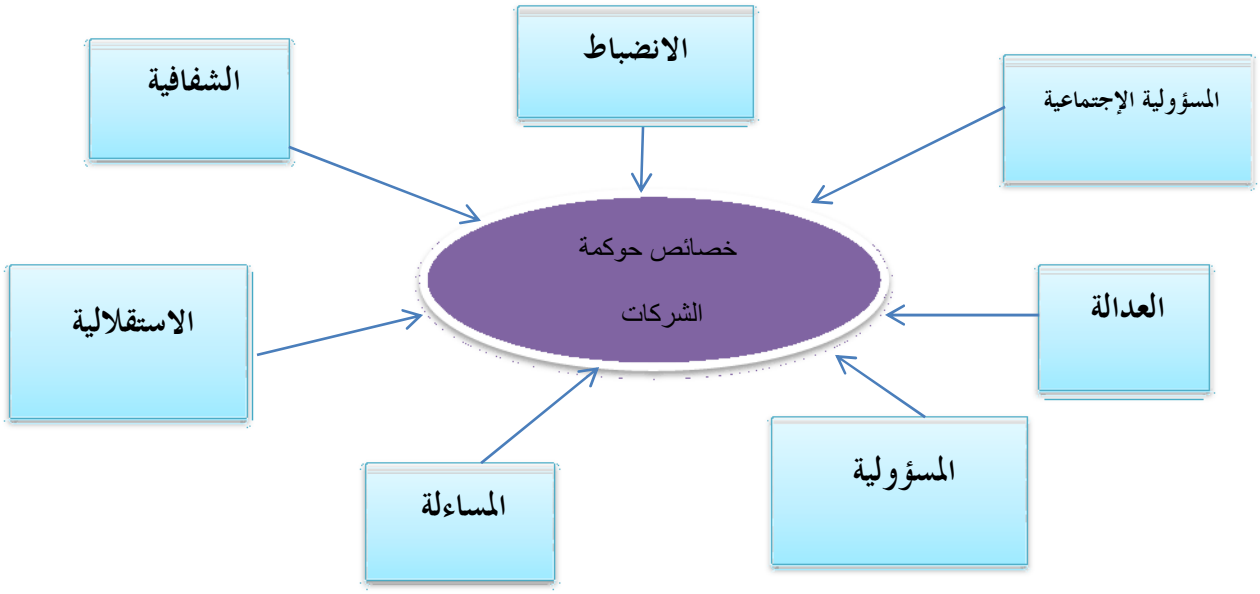

[1]- سليماني رشيدة، **دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين:** دراسة حالة شركة CRMA للتأمينات، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2013، ص14.

الفرع الرابع: مبادىء الحوكمة

فيما يلي أبعاد حوكمة الشركات :

أولا: مبادئ الحوكمة حسب منظمة OECD :

يتم تطبيق الحوكمة وفق خمسة معايير توصلت إليها مؤسسة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1999 ،علما بأنها قد أصدرت تعديلا لها في عام 2004 لتضيف المبدأ السادس، وتتمثل في:

1-ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة المؤسسات:

هذا المبدأ الذي تمت إضافته سنة 2004 من قبل المنظمة يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءات، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، وأن يضيف بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.

2 -حفظ حقوق جميع المساهمين:

وتشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.

3 -المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين:

وتعني المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عملية استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين[1] .

[1]- سليماني رشيدة، مرجع سابق، ص 20.

4 –دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالمؤسسة:

وتشمل احترام حقوقهم القانونية والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركاته ّ م الفعالة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة، ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والعملاء.

5 –الإفصاح والشفافية:

وتتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات في الإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير.

6 – مسؤوليات مجلس الإدارة:

وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية .

ثانيا: مبادئ حوكمة الشركات حسب ميثاق الحكم الراشد(2009):

تقوم حوكمة الشركات في الجزائر على المبادئ التالية:

1 –الشفافية: حيث أن جميع الحقوق والوجبات وكذلك الصلاحيات والمسؤوليات الناجمة ينبغي أن تكون واضحة وجلية للجميع.[1]

2 –الإنصاف: توزيع الحقوق والوجبات بين الأطراف الفاعلة وكذا الامتيازات والالتزامات المرتبطة بها

بطريقة منصفة.

3 –المسؤولية : مسؤولية أي فرد محددة بأهداف دقيقة وليست مقسمة.

4 –التبعية (المحاسبة) : كل طرف فاعل مسؤول أمام الآخر فيما يمارس من خلال المسؤولية المنوط به.[2]

المطلب الثالث: مساهمة جودة القوائم المالية في تفعيل الحوكمة

تعتبر جودة القوائم المالية الهدف الرئيسي الذي تسعى الشركات لتحقيقه، حيث تساهم في تحقيق مبادئ الحوكمة و التي سنتطرق إليها التالي :

1- الإفصاح والشفافية :

يتمثل دور المحاسبة في أنه جزء لا يتجزأ من أي نظام الحوكمة الشركات, حيث أن جميع أنظمة الحوكمة ومتطلباتها تؤكد على ضرورة أن تتمتع الشركات بالشفافية العالية في الإفصاح عن أدائها المالي, ومن العناصر المؤشرة على حوكمة الشركات الجديدة هو أن تكون الشركات صادقة ومنفتحة

1- بادي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 133.

2- صالحي محمد يزيد، بن بريكة عبد الوهاب، **واقع حوكمة الشركات في الجزائر: دراسة ميدانية على المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر**، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص6 .

وأن تقدم معلومات دقيقة كافية عن أنشطة الشركة, وبشكل يمكن الأطراف خارجية من الرقابة على أنشطتها.

- وهناك دوران رئيسيان يمكن تحديدهما للإفصاح والشفافية في التقارير المالية في تدعيم نظام حوكمة الشركات الفعالة كتالي : 1

1-1-تشجيع أو منع قرارات وأنشطة معينة : حيث تستخدم المحاسبة للتوجيه والرقابة والسيطرة على المديرين في الشركات عن طريق استخدام المعلومات المحاسبية لدعم القرارات المناسبة, وذلك من خلال ربط أداء المديرين بمكافآت تعتمد على أرباح محاسبية في نتائج القوائم المالية كربط مصالحهم ومصا المساهمين من أجل تشجيعهم على اتخاذ قرارات استثمارية ذات عوائد ربحية عالية, وتؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي للشركة وتصب في مصلحة المساهمين

- وتظهر قدرة المحاسبة في مساعدة نظام حوكمة الشركات من خلال تحديد معايير المحاسبة متطلبات الإفصاح عن قضايا مرتبطة بنظام الحوكمة□ [2]
- المعيار الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الأمريكيAASB رقم124 ومعيار المحاسبة الدولي I AS رقم 24 التي تعلقت بمتطلبات موسعة بحيث تشمل أسماء ومكافآت المديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة, وأي تعاملات بين الشركة وبينهم كالقروض والمشتريات.
- المعيار الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الأمريكيAASB رقم 2 والمعيار الصادر عن لجنة معايير التقارير المالية الدولية (I FRS 2)التي تعلقت بحص المديرين من الأسهم حيث تطلبت الإفصاح عن الأسهم الممنوحة للمديرين أو الموظفين.

[1]– عمر عبد الله الحياري, **مرجع سبق ذكره**،ص33.

[2]– نتصار حسين علي عبد الله, **مرجع سبق ذكره** , ص140 .

1-2- إبلاغ المساهمين وأصحاب المصالح (الأطراف الخارجية) :

يتمثل الدور الأساسي للتقارير المالية في حوكمة الشركات هو تقديم المعلومات المطلوبة لتقييم أداء الشركة وأداء مديريها, إذ تتطلب من المدير تقديم تقرير لمقدمي الموارد للشركة لتفسير وتوضيح مدى تمكنهم من إدارة الموارد.

ومن مميزات نظام الإفصاح الفعال تعزيز الشفافية الحقيقة, ولضمان أن تكون القوائم المالية مفيدة يجب أن تتصف بالشفافية وعدم التحيز وأن تكون متكاملة وخالية من الأخطاء, ذلك لأن القوائم المالية هي حلقة الوصل التي تمكن المساهمين من مراقبة أداء المديرين وأنشطتهم والمساعدة في تحديد أي قصور في فاعلية نظام حوكمة الشركات.

ومن مبادئ حوكمة الشركات يجب توفير مجموعة من القواعد التي تحكم مبدأ الإفصاح والشفافية نلخص أهمها فيما يلي [1]

-يجب على الشركة الالتزام بموضوع إجراءات عملية لمتابعة تطبيق سياسات الإفصاح المعتمدة في الشركة وفقا لمتطلبات التشريعات النافذة و الجهات الرقابية.

-على الشركة توفير المعلومات المفصح عنها للمستثمرين والمساهمين بصورة واضحة ودقيقة وغير مضللة مع التركيز على الإلتزام بالأوقات المحددة.

- يجب على الشركة إعداد قوائمها المالية وتنظيم بياناتها وحساباتها المالية وفقا للمعايير الدولية الخاصة بإعداد التقارير المالية IFRS .

-إلزام الشركة باستخدام الموقع الإلكتروني الخاص على شبكة الانترنت لتعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية لتسهيل الحصول على المعلومات وتوفيرها لمستخدميها.

[1]- عمر يوس عبد الله الحياري, **مرجع سبق ذكره**،ص36.

-على الشركة بالإفصاح عن البرامج والسياسات المستقبلية تجاه البيئة والمجمع المحلي.

-إلزام الشركة بتوفير الحماية للمعلومات الداخلية والحفاظ على سريتها وعدم إفشاء أي معلومات هامة من قبل الأشخاص المطلعين.

2- تشكيل مجلس الإدارة :

يعتبر الباحثون في مجال الحوكمة أن مجلس الإدارة المستقل هو أفضل أداة للرقابة على سلوك الإدارة التنفيذية, فهو يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من الاستغلال أو سوء الاستغلال، [1]ويشارك بفاعلية في وضع استراتيجيات الشركة ,و يقوم بالرقابة على سلوك الإدارة التنفيذية و أدائها، وتقديم الحوافز المناسبة لها, وبالتالي فهو يساعد في تعظيم قيمة الشركة .

كما تعتبر وظائف مجلس الإدارة أساسية بالنسبة لمجمل العملية التشغيلية و لمستقبل الشركة , فضلا عن ذلك فهي ضرورية للسيطرة على بيئة إدارة الأرباح في الشركة , لان مجلس الإدارة هو المسؤول عن الموافقة والتأكيد على أنشطة الطاقم الإداري في الشركة المتمثلة بتسيير العمليات اليومية للشركة و تطوير الاستراتيجيات وصنع القرارات الاستثمارية التي تصب في مصا المساهمين طويلة الأجل لذا كان لتركيب مجلس الادارة بما في ذلك عدد الأعضاء واستقلاليتهم أهمية بالغة في الحد من إمكانية قيام المدراء التنفيذيين بإدارة الأرباح أو التلاعب فيها, فمجلس الإدارة يعتبر المكون من أعضاء داخلين بدلا من مدراء مستقلين أقل احتمالية لاستجواب المدير التنفيذي للشؤكة الذي قد يرغب في استخدام أساليب إدارة الأرباح المضللة, فالحوكمة القوية تعر الموازنة بين أداء الشركة ومستوى مناسب من الرقابة.

[1]- انتصار حسين علي عبد الله, **مرجع سبق ذكره**, ص186.

كذلك من المهم أن يحقق تشكيل مجلس الإدارة المزج بين الرقابة والخبرة , و أن لا يبدو كمقدم لموافقة روتينية أو مصادقة تلقائية لقرارات المدير التنفيذي حتى لا يسمح بحصول نتائج غير ملائمة من عمليات إدارة الأرباح , إذ وجدت الأبحاث أن هناك احتمالية اكبر من مستويات إدارة الأرباح عندما تكون نسبة المدراء المستقلين في مجلس الإدارة منخفضة[1].

3-تشكيل لجان التدقيق :

حظيت لجنة التدقيق مؤخرا باهتمام بالغ من قبل الباحثين والهيئات العلمية الدولية والمحلية المتخصصة خاصة بعد التعثر والاخفاقات التي حصلت في بعض الشركات العالمية, ويعد هذا الاهتمام للدور الهام الذي تلعبه لجنة التدقيق كأداة من أدوات الحوكمة في تعزيز الثقة والشفافية في المعلومات المتضمنة في التقارير المالية وإشرافها على وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات ودورها في اختيار المدقق الخارجي ودعم استقلاليته, ودورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات.

وغالبا ما يقوم مجلس الإدارة بتفويض بعض المسؤوليات إلى لجان مختصة منفصلة , فتلعب لجنة التدقيق دورا هاما في ضمان موثوقية و مصداقية التقارير المالية , لذا فان فاعلية هذه اللجنة يعزز جودة الأرباح , كما أن توفر عنصر الاستقلالية لها يساهم في الحد من قدرة الإدارة التنفيذية على إدارة الأرباح المضللة.

[1]- انتصار حسين علي عبد الله **لجان المراجعة في ظل حوكمة الشركات و أثرها على جودة التقارير المالية** رسالة الدكتوراه في المحاسبة, جامعة الرباط،2016،ص 108.

وقد حرص دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة على توفير مجموعة من القواعد التي تحكم تشكيلة لجنة التدقيق نلخصها فيما يلي[1]:

-الحر على أن تكون اللجنة مستقلة وأن يتوفر لدى معظم أعضائها المعرفة والدراية في الأمور المالية والمحاسبية، ويشترط أن يتوفر لدى أحدهم على الأقل خبرة سابقة في مجال المحاسبة والأمور المالية وأن يكون حاملا لمؤهل علمي أو شهادة مهنية محاسبية أو مالية.

-أن لا يقل عدد اجتماعا ت عن أربعة اجتماعات في السنة.

-أن تعقد اجتماعات دورية مع مدقق الحسابات خارجي بمعزل عن الإدارة التنفيذية وأن تدرس معه خطة عمله لتدقيق حسابات الشركة.

-التوصية لمجلس الإدارة بتعيين مدقق الحسابات خارجي.

-متابعة مدى تقيد الشركة بتطبيق أحكام التشريعات النافذة.

-دراسة التقارير المحاسبية الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة والتحقق من أي تغيير يطرأ على السياسات المحاسبية.

-دراسة تقييم إجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي.

4- تشكيل إدارة المخاطر:

عقب حدوث الأزمة المالية العالمية كشفت الدراسات عن أهم أسباب حدوث الأزمة وهو القصور في تطبيق دراسات حوكمة الشركات بشكل عام وإدارة المخاطر فيها بشكل خاص , إذ أن البعض من

[1]- معتز برهان جميل العكر ،**أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني** ،دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية, مذكرة لماجستير, جامعة الشرق الأوسط,2010/2009 ،ص06.

مجالس الإدارة في تلك الشركات إما أنه يجهل حقيقة تلك المخاطر أو أنه كان يسلم فيها لكنه يقم بتوفير أدوات التحوط لمواجهتها.

لذا من البديهي أن تكون الشركة بحاجة لإدارة المخاطر الفعالة من أجل تحسين قيمة حقوق المساهمين, ولكن في العديد من الحالات لا يتم القيام بإدارة المخاطر على مستوى الشركة ولا يتم تعديل سياسة إدارة المخاطر لتتناسب مع إستراتيجية الشركة وهذا لانفصال المدريين المسؤولين عن إدارة المخاطر في بعض الأحيان عن إدارة الشركة ولا يعتبرون جزءا أساسيا من عملية تنفيذ استراتيجيتها.

كما أن القليل من قوانين حوكمة الشركات أعطت الأهمية لعملية إدارة المخاطر, حيث تضمن قانون سوق الأوراق المالية الاسترالي الذي طرح في عام 2007 مبدأ خاصا أعطى الرقم 7بعنوان الاعتراف بالمخاطر و الأضرار , وقدم توصيات لتوجيه عملية إدارة المخاطر وتصريحات حول أن عملية إدارة المخاطر لا تقتصر على اطر التقارير المالية كمخاطر الأخطاء المالية المادية في القوائم المالية, ولكنها تمتد لتشمل أيضا على اطر الأعمال التجارية .

وقد حرص دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة على توفير مجموعة من القواعد التي تحكم تشكيل دائرة تخت بإدارة المخاطر في الشركة, نلخصها فيما يلي[1]□

- أن تحرص الشركة على تحديد وتقييم أي مواق أو أحداث محتملة والسيطرة عليها والتحكم فيها ح لا تؤثر على تحقيق أهدافها.

- وضع إطار خاص بإدارة المخاطر بصورة تتوافق مع حجم وطبيعة عمل الشركة, بحيث يقوم مجلس إدارة الشركة بتحديد استراتيجيات تتولى إدارة الشركة تنفيذها والتأكيد على مراجعتها بشكل

[1]- انتصار حسين علي عبد الله, **مرجع سبق ذكره**, ص191.

سنوي.

- يجب على الشركة وضع تصورات للمخاطر الجوهرية التي من المحتمل أن تواجه الشركة بحيث تشتمل على المسائل المالية وغير المالية.

- يجب تحديد أدوار ومسؤوليات كلا من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والموظفين فيما يتعلق بإدارة المخاطر.

*يتضح لنا من خلال ما تطرقنا اليه في فصلنا هذا المتمثل في الحوكمة وجودة القوائم المالية أن القوائم المالية تعد أحد أبرز الدلائل التي توضح حقيقة الحالة المالية للشركة ، وأن جودة القوائم المالية من بين أهم المميزات التي تسعى الشركات إلى الوصول أليها من أجل تحقيق المصداقية في الحسابات المالية والتصريحات التي تقوم بها بجميع الأطراف المتعامل معها ذات العلاقة [1].

كما تساهم حوكمة الشركات في تحقيق الجودة في القوائم المالية وذلك من خلال الارتقاء بمستوى الأمان في الشركات من حيث عملها إلى تفعيل الجودة في القوائم المالية للشركات بوضع جملة من الآليات والمبادئ جاءت فيها, خاصة منها آلية التدقيق الداخلي و الخارجي بالإضافة إلى تركيزها ايضا على أحد أهم المؤشرات في القوائم المالية وهي عملية الإفصاح والذي تناولته الحوكمة كمبدأ من مبادئها والمتمثل في مبدأ الإفصاح والشفافية[2], وعليه فدور حوكمة الشركات في تعزيز جودة القوائم المالية يكمن في وجود وفي تطبيق الآليات السابقة الذكر ميدانيا في محيط وبيئة عمل الشركة مع مراعاة تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية.

[1]- محمد مصطفى سليمان □ **حوكمة الشركات و معالجة الفساد المالي و الإداري** □مرجع سابق،ص117.

[2]- عمر يوس عبد الله الحياري, **مرجع سبق ذكره**،ص172.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

من خلال هذا المبحث سوف نتطرق لبعض الدراسات السابقة و التي عالجت قبلا الموضوع الخاص بدراستنا بشكل من الأشكال ، من خلال دراسات عربية و اخرى أجنبية .

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

الدراسة الأولى :

دراسة ماجد أبو حمام, 2009 بعنوان □ **أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية.**

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية, حيث أجرى الباحث دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية , وقد خلصت الدراسة إلى أن تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية.

الدراسة الثانية :

دراسة علي عبد الجابر الحاج علي اسماعيل , 2010 بعنوان □ **العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة القوائم المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في القطاعين المصرفي والصناعي.**

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى وجود علاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية, وقد تم الاعتماد على القياس الكمي لمتغيرات الدراسة, ولتحقيق هذه الأهداف تم إختبار بيانات 30شركة من الشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية في القطاعين

المصرفي والصناعي خلال الفترة (2006-2008) وخلصت إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين في مجلس الإدارة وعدد مرات اجتماع مجلس الإدارة وعدد مرات اجتماع لجنة التدقيق وبين جودة القوائم المالية.

الدراسة الثالثة :

دراسة رياض زلاسي: 2011-2012 بعنوان: **إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.**

هدفت هذه الدراسة إلى إختبار مدى مساهمة حوكمة المؤسسات في الوصول إلى معلومات محاسبية ذات جودة عالية, وقد خلصت هذ الدراسة إلى أن أهمية حوكمة الشؤكات تكمن في زيادة مصداقية مخرجات النظام المحاسبي خاصة في ظل تبني الجزائر نظام محاسبي مالي الذي يهدف إلى زيادة جودة وشفافية المعلومات المحاسبية المالية.

الدراسة الرابعة : موفق عبد الحسين محمد 2012 : مدى التزام الشركات العامة بمتطلبات الإفصاح في التقارير المالية .

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى التزام الشركات العامة في العراق للقواعد والمعايير التي تعني بالإفصاح في القوائم المالية حيت اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة مشكلة البحث من خلال دراسة مجموعة من تقارير المالية للشركات ،ما يميز دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة هو التطرق لحالة مؤسسة الخزف الصحي بالميلية خلال فترة من 2016-2017 من خلال أسلوب الاستبيان ومحاولة قياس أثر جودة الإفصاح المالي على حوكمة هذه المؤسسة .

الدراسة الخامسة :

دراسة قاضي فاطمة الزهراء2013: **أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية .**

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز تطبيق مبادئ الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية ، وقد خلصت الدراسة إلى أن الإفصاح على المعلومات المحاسبية والمالية يعتبر من أهم مرتكزات تطبيق حوكمة الشركات.

الدراسة السادسة :

-دراسة العنزي،2014 بعنوان: **تحليل أثر حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي**□ دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية.

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على العلاقة بين الحوكمة ومستوى الإفصاح المحاسبي، حيث أظهرت هذه الدراسة عدّة نتائج كان من أهمها أنه يؤدي تطبيق الحوكمة بصورة جيّدة إلى تقليل المشاكل الحاصلة نتيجة فجوة المعلومات الموجودة بين حملة الأسهم والمديرين التنفيذيين بسبب الممارسات السلبية للمديرين التنفيذيين، وجود تباين في مستوى الإفصاح على مستوى المصارف محل الدراسة، وجود علاقة طردية بين لجنة التدقيق ومستوى الإفصاح في المصارف محل الدراسة، ووجود علاقة عكسية بين حجم مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح في المصارف محل الدراسة.

الدراسة السابعة: سعيدي عبد الحليم 2014: محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي" دراسة عينة مؤسسات رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص محاسبة جامعة خضير بسكرة ."

توصلت هذه الدراسة بأن إمكانية تطبيق النظام المحاسبي المالي في الوقت الحالي ليس بالسهولة التي قد يفترضها أو يظنها البعض إلا أن تطبيقه يعتبر ملائم حسب آراء إطارات ومسؤولي المالية المالية والمحاسبة في المؤسسات المبحوثة وأن تطبيقه سمح بدرجة مرتفعة في رفع كفاءة للعمل المحاسبي بدخول النظام المحاسبي المالي حيز التطبيق مند سنة 2012.

الدراسة الثامنة :

دراسة سعيدي عبد الحليم 2014-2015: **محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي دراسة حالة عينة من المؤسسات فترة 2015/2014 :**

هدفت هذه الدراسة إلى

محاولة معرفة قدرة و نجاح المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في تطبيقها للنظام المحاسبي المالي بما جاء

به من مبادئ و أفكار وصولا إلى قوائم مالية تفصح عن مصداقية و شفافية المعلومات , أي الوقوف على مدى انسجام القوائم المالية للمؤسسات في الجزائر مع متطلبات الإفصاح و قواعد التقييم المحاسبي

التي نص عليها SCF .

و لتحقيق هذه الأهداف فقد بادر الباحث بجمع و معالجة و تحليل38" " استبيان و الموزع على ثلاث فئات (تمثلت في المؤسسات الوطنية و الشركات التي لها قيم مسعرة في البورصة و الشركات الأجنبية

و متعددة الجنسيات من مناطق مختلفة , نذكر منها: بسكرة, باتنة , الأغواط , غرداية , عنابة , قسنطينة

تلمسان , البليدة , الجزائر العاصمة و ضواحيها) ، و تم تحليلها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي

SPSSبالإضافة للمقابلة الشخصية مع عينة من المدراء الماليين بغية تقصي معلومات حول التحضيرات المتخذة من المؤسسات في الجزائر ، و توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

-التزام المؤسسات بمتطلبات الإفصاح ضمن القوائم المالية و السياسات المحاسبية المستخدمة في إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي, ليضمن إمكانية مقارنة القوائم المالية لنفس المؤسسة المطبقة أو بين مختلف المؤسسات حسب طبيعة كل منها.

-عدم تطبيق و فعالية النظام المحاسبي المالي بشكل كبير على المؤسسات الاقتصادية لعدة اعتبارات.

الدراسة التاسعة :دراسة أحلام عكسة 2016 : أثر تغير المفاهيم و الممارسات المحاسبية على جودة القوائم المالية" 2016.

هدفت الدراسة الى محاولة التعرف على التغيرات التي طرأت على المفاهيم و الممارسات المحاسبية,

و الى دراسة و تحليل الأثر الذي أحدثه تغير المفاهيم و الممارسات المحاسبية على نوعية و شكل

و محتوى القوائم المالية, و الى بيان قصور القوائم المالية المنشورة بالاعتماد على طرق قياس غير ملائمة , وفي اخير التعرض للتجربة الجزائرية من خلال واقع تطبيقها للمفاهيم و الممارسات الحديثة.

توصلت الدراسة الى :

-سوق المال الجزائري غير كفء لذلك لا يمكن تطبيق طرق القياس المحددة في معايير المحاسبة الدولية ,

-النظام المحاسبي المالي لم يحدد طرق معينة لاحتساب القيمة العادلة ,

-جاء النظام المحاسبي المالي في إطار الصورة الصادقة الذي يفيد بوجوب مراعاة درجة معقولة من الحذر عن ممارسة السلطات التقديرية اللازمة للتوصل الى التقديرات في ظل ظروف عدم التأكد.

المطلب الثاني: الدراسة باللغة الاجنبية

الدراسة الأولى :

MEZGHANI ALI ,GOUVERNEMENT DE L'ENTREPRISE ET QUALITÉ DE L'INFORMATION FINANCIÈRE2011 .

الهدف من هذه الدراسة هو دراسة تأثير بعض خصائص مجلس الإدارة على أداء الشركة وعلى جودة المعلومات المالية تم دراسة عينة مكونة من 58 شركة تونسية مدرجة وغير مدرجة ،ولهذا قمنا بربط جودة المعلومات المالية وفقًا لحجم مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة، ووجود مديرين خارجيين داخل مجلس الإدارة والفصل بين أدوار رئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة ومتغيرين آخرين يتمثلان في تركيز الملكية والجودة التدقيق ويبدو أن الإدارة لها تأثير على جودة المعلومات المالية، والخصائص الأخرى للإدارة ليس لها أي تأثير على جودة المعلومات المالية.

الدراسة الثانية :

Caroline Talbot , Sommes consacrées à la gouvernance et fiabilité de l'information financière2018 .

هذه الدراسة تبحث في ما اذا كانت مبالغ المخصصة للحوكمة تمكن من تحديد أهمية تسيير النتائج محاسبية في مؤسسات صغيرة والأهلية في كندا ,المعطيات الكمية لدراسة تم جمعها في 3سنوات وهي مستخرجة من الوثائق الرسمية المعلن عنها لهذه المؤسسات فبشكل كمي الدراسة تقوم بحساب أهمية نتائج تسيير لهذه مؤسسات الأهلية الصغيرة وتبرز حجم مبالغ مخصصة للحوكمة في هذه مؤسسات

حيت أن النتائج المستخلصة من هده الدراسة تبين أنه في أحسن الأحوال مبالغ مخصصة للحوكمة لا تمكن سوى من تحديد هامشي ل أهمية التسيير في النتائج محاسبية حتى ولو ان اظهار هذه المبالغ كان بهدف تحسين الشفافية بين المؤسسة والمساهم وليس لها علاقة بموثوقية المعلومة المالية .

الدراسة الثالثة:

LAZREG Mohammed Fiabilité de l'information comptable et gouvernance d'entreprise :Analyse de l'audit légal dans les entreprises algériennes2020

تقوم هده الدراسة على إن صدق وموثوقية المعلومات المالية يشكل شرط ضروري لأمن الأصول وكذلك لتقييمها الجيد وتتعلق هذه الموثوقية بجودة المعلومات المحاسبية ومراقبة الحسابات والأمن المالي. فحوكمة الشركات و التدقيق القانونية كمفاهيم اساسية تدور حولها هذه الدراسة تقترح هذه المقالة تحليل جودة المعلومات المحاسبية من جهة التدقيق القانوني و من جهة أخرى داخل الشركة الجزائرية.

الدراسة الرابعة :

GUERMAZI Walid, LAAMARI Ahmed, Gouvernement d'entreprise et contenu informationnel du résultat comptable : Etude empirique dans le contexte français.2021.

يعتبر مجلس الإدارة أحد المكونات الهامة للشركة وآليات الحوكمة الداخلية للشركات. وقد ركزت الأبحاث في هذا المجال على هيكل المجلس وكذلك تكوينه. أجريت الدراسة على عينة من 71 شركة فرنسية مدرجة في البورصة، حيت تبحث هذه الدراسة في التأثيرات المصاحبة لبعض خصائص كل من مجلس الإدارة و لجنة التدقيق حول محتوى معلومات النتائج المحاسبية في فترة ما بعد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتشير النتائج التي تم الحصول عليها إلى أن استقلالية مجلس الإدارة بشكل عام، وأعضاء لجنة التدقيق على وجه الخصوص، وكذلك حجم مجلس الإدارة تشكل عناصر

أساسية للرقابة الفعالة على عملية التأسيس البيانات المالية، وبالتالي الحصول على نتيجة محاسبية أكثر إفادة ومصداقية

الدراسة الخامسة:

Ismail LAARIBI, Khaddouj KARIM Gouvernance d'entreprise et performance financière : Étude empirique sur les liens entre les pratiques de gouvernance des sociétés françaises et leurs résultats financier2023.

تقدم هذه دراسة نظرية مرفوقة بدراسة تجريبية وقد تم استخدام المنهج الافتراضي الاستنباطي، بما يتوافق مع النموذج الإيجابي، لاستكشاف سؤال البحث المركزي. سوف نستخدم الطريقة الكمية حتى نتمكن من التقييم تأثير ممارسات حوكمة الشركات على أدائها المالي. البيانات تم جمعها خلال الفترة من 2015 إلى 2019 على عينة مكونة من 180 شركة مدرجة في البورصة وسوق الاسهم. وأظهرت النتائج أن الشركات التي تطبق قواعد الحوكمة.

سجلت هذه الشركات أداءً ماليًا متفوقًا. حيت الشركات التي لديها مجالس إدارة جيدة التنظيم، ولجان تدقيق مستقلة، وآليات رقابة داخلية قوية تميل إلى تحقيق أداء مالي متفوق. وقد أدركت العديد من الشركات الفرنسية الكبرى أهمية هذه الأجهزة التنظيمية داخل منظماتهم. ومن خلال تنفيذ هذه القواعد ، يصبح للشركات تأثير كبير على أصحاب المصلحة حيت العلاقة بين حوكمة الشركات و الأداء المالي أقوى بالنسبة للشركات الكبيرة مقارنة بالشركات الصغيرة. والنتائج التي تم الحصول عليها تبين أهمية ممارسات الحوكمة للأداء المالي للشركات ويمكن أن تساعدهم على فهم أهمية الحوكمة لتحسين أدائهم المالي.

المطلب الثالث :ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

بالإضافة إلى ما ورد في أهمية الدراسات السابقة فان الدراسة المقترحة تتميز عن الدارسات السابقة فيما يلي :

–معظم الدراسات السابقة التي تبحث في هذا المجال ركزت على تطبيق الحوكمة واسهامها في القطاع المالي و اثر ذلك على الشركات ،أما دراستنا الحالية فركزت على :

– أهمية جودة القوائم في تحسين وتعزيز الحوكمة في المؤسسات؛

– كما ركزت دراستنا الحالية على دور القوائم المالية في رصد أداء المؤسسة وتقييم الإدارة، مما يعزز الشفافية والمساءلة، وبالتالي تعزيز الحوكمة في المؤسسات وتعزيز الثقة في أدائها المالي والإداري.

– مدى مساهمة مبادئ الحوكمة في إعداد القوائم المالية و تحسين جودتها .

خلاصة الفصل :

في الفصل الأول من دراستنا تطرقنا إلى الإطار النظري للقوائم المالية وحوكمة المؤسسات والدارسات السابقة حيت تناولنا مفهوم القوائم المالية وأنواعها وأهميتها وخصائصها وكذلك تطرقنا إلى مفهوم الحوكمة ونشأتها وخصائصها ومبادئها وكذلك عرض أهم الدراسات السابقة التي تناولت متغير أو عدة متغيرات من موضوعنا ومقارنتها بدراستنا .

مما سبق نستنتج :

- القوائم المالية هي عبارة عن وثائق تثبث الوضع المالي للمؤسسة خلال فترات زمنية وتوصل المعلومات إلى مستخدمين داخل وخارج المؤسسة
- الحوكمة هي عبارة عن نظام يتم من خلاله توجيه وإدارة الشركة وضمان حقوق و مسؤوليات مختلف الأطراف الذين لهم صلة بالمؤسسة .
- ان جودة القوائم المالية تزيد من تفعيل للحوكمة في المؤسسة.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية

تمهيد:

تهدف دراستنا إلى اظهار آثر جودة القوائم المالية في تعزيز الحوكمة في مؤسسة فبعد دراستنا لمعالم الموضوع نظريا والوقوف على أحدث الدراسات السابقة سنحاول في هدا الفصل إسقاط مختلف جوانب الدراسة النظرية على عينة من المبحوثين وذلك من خلال توزيع استبيان على عينة من مؤسسات ومعالجتها باستخدام SPSS .

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية

سيتم في هذا المبحث تحديد الإطار المنهجي للدراسة الميدانية لهذا الموضوع ألا وهو دور مصداقية وملاءمة القوائم المالية في تعزيز حوكمة المؤسسات، قصد تنظيم المعلومات بما فيها من تقديم العينة وعرض منهج الدراسة، والتطرق أيضا إلى الطريقة والأدوات والمستخدمة في الدراسة من أجل الوصول إلى نتائج.

المطلب الأول: الطريقة المستعملة في الدراسة

سيتم من خلال هذا المطلب التعرف على كل من منهج الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة، وفي الأخير خصائص عينة الدراسة، بغية التعرف على دور مصداقية وملاءمة القوائم المالية في تعزيز حوكمة المؤسسات من خلال الاعتماد على البيانات والمعلومات اللازمة بعد جمعها وتحليلها.

الفرع الأول: منهج الدراسة:

يعتبر المنهج الطريقة التي يعتمد عليها الباحث في دراسته للوصول إلى النتائج والأهداف المسطرة، إذا يمثل المنهج الطريقة التي يتبعها الباحث لدراسة الموضوع أو ظاهرة معينة بغية التعرف على أسبابها وتقديم اقتراحات وحلول لها، بهدف تحقيق الأهداف المرجوة من بحثنا سنعتمد على كل من المناهج التالية:

أ- المنهج الوصفي التحليلي:

الذي من خلاله يتم جمع البيانات والمعلومات عن الظاهرة محل الدراسة، ووصف النتائج التي تم التوصيل إليها وتحليلها وتفسيرها.

ب- المنهج الإحصائي:

والذي يمكننا بواسطته باستعمال الأدوات والأساليب الإحصائية في تحليل البيانات لاختبار صحة كل الفرضيات المطروحة.

الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية لولاية غرداية ، تم توزيع 100 استمارة على عينة البحث من مجتمع الدراسة واسترجاع 100 استمارة، حيث تم اختيار العينة العشوائية في توزيع الاستبيان.

الجدول (2-1) توزيع عينة الدراسة

البيان	العدد	النسبة
عدد الاستمارات الموزعة	100	100٪
عدد الاستمارات الواردة	100	100٪
عدد الاستمارات غير مسترجعة	0	0.0٪
الاستمارات القابلة للتحليل	100	100٪

المصدر: من اعداد الطالبتين وفق توزيع الاستبيان.

الفرع الثالث: خصائص عينة الدراسة:

يقصد بخصائص عينة الدراسة كل البيانات الشخصية المتعلقة بأفراد عينة الدراسة المستجوبين، بغرض معرفة الخصائص الديموغرافية لهم.

أ_ الجنس :

الجدول رقم(2-2): توزيع أفراد العينة حسب خاصية الجنس

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة (٪)
2	الجنس	الذكور	65	65.0
		الإناث	35	35.0
المجموع الكلي			100	100

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

الشكل رقم (2-1): الدائرة النسبية لتوزيع أفراد العينة حسب خاصية الجنس

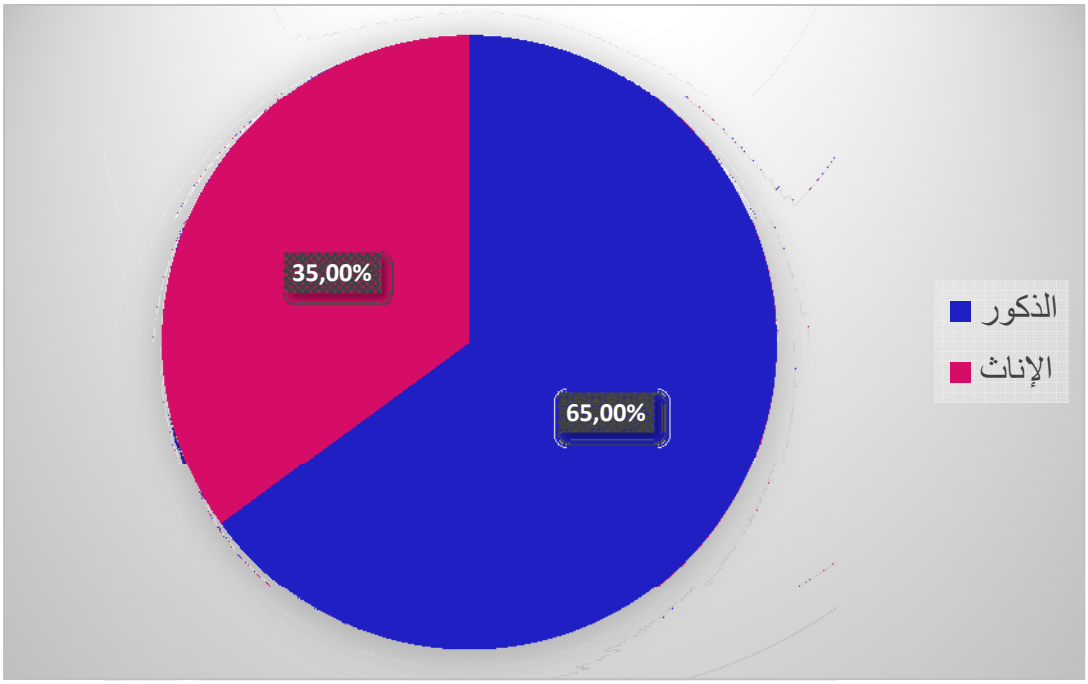

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

_ نلاحظ من الجدول أعلاه أن عينة أفراد الدراسة غير متساوية حيث أن نسبة الذكور (65٪) والإناث (35٪) من مجموع أفراد العينة،

ب_ السن:

الجدول رقم(2-3): توزيع أفراد العينة حسب خاصية السن

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة (٪)
3	السن	أقل من 40 سنة	31	31.0
		من 40 إلى 45 سنة	37	37.0
		من 46 إلى 50 سنة	20	20.0
		أكثر من 50 سنة	12	12.0
المجموع الكلي			**100**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

الشكل رقم (2-2): الدائرة النسبية لتوزع أفراد العينة حسب خاصية السن

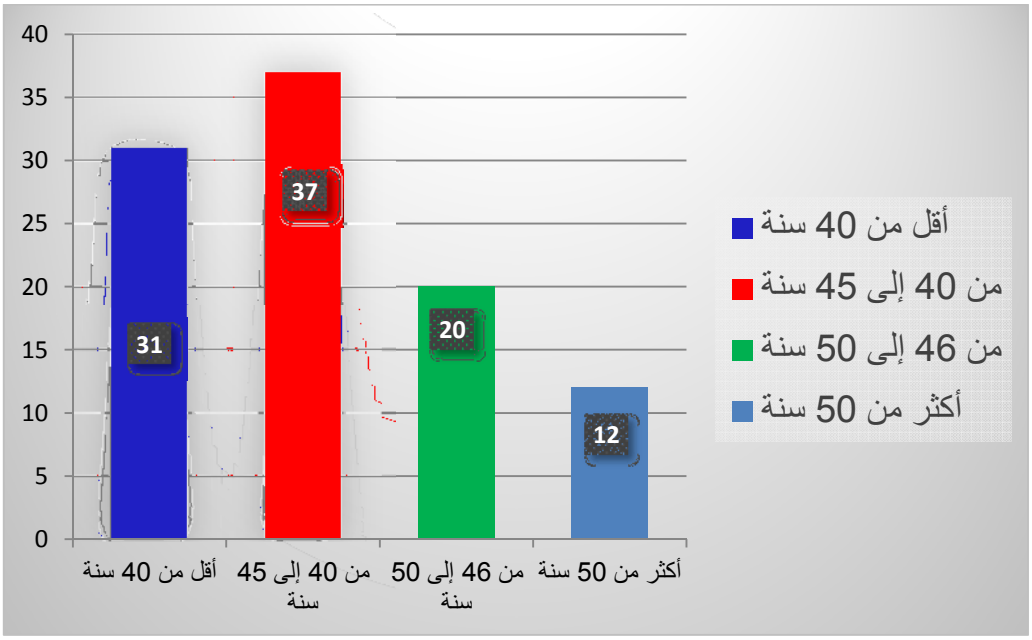

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يظهر من خلال الجدول أعلاه ان اعلى نسبة كانت 37٪للفئة العمرية من 40الى 45سنة تليها الفئة اقل من 40 سنة 31٪ومن ثم الفئة من 46الى 50سنة بنسبة 20٪ واخيرا الفئة اكبر من 54سنة بنسبة12٪.

ج – المؤهل العلمي:

الجدول رقم(2-4): توزيع أفراد العينة حسب خاصية المؤهل العلمي

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة (٪)
4	المؤهل العلمي	ليسانس	34	34.0
		ماستر	34	34.0
		ماجستير	6	6.0
		دكتوراه	2	2.0
		أخرى	24	24.0
المجموع الكلي			**100**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

الشكل رقم (2-3): الدائرة النسبية لتوزع أفراد العينة حسب خاصية المؤهل العلمي

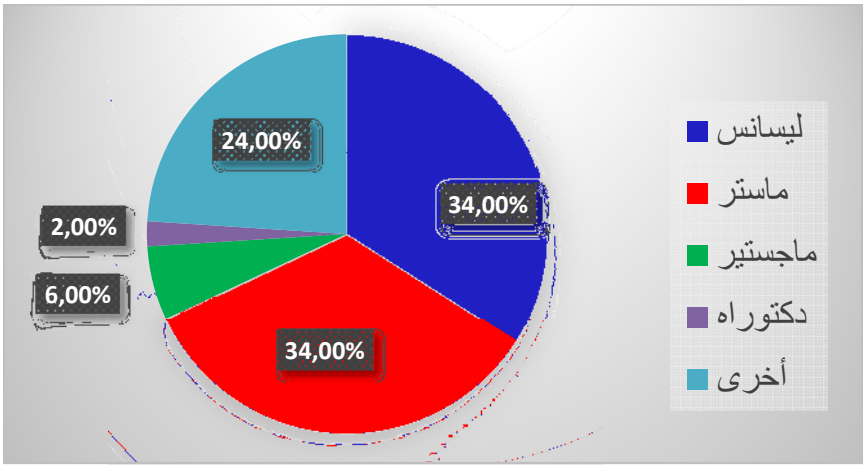

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن اعلى النسب كانت في الحاصلين على شهادة ماستر وشهادة ليسانس بنسبة 34٪ والحاصلين على شهادة آخرى بنسبة 24 ٪ ثم الحاصلين على شهادة ماجستر بنسبة 6 ٪ وحاصلين على شهادة دكتوراه بنسبة 2٪ .

د- الوظيفة:

الجدول رقم(2-5): توزيع أفراد العينة حسب خاصية الوظيفة

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة (٪)
5	الوظيفة	مدير	10	10.0
		عضو مجلس إدارة	13	13.0
		رئيس مصلحة	18	18.0
		مدير فرعي	9	09.0
		محاسب	33	33.0
		مراجع داخلي	17	17.0
المجموع الكلي			**100**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

الشكل رقم (2-4): الدائرة النسبية لتوزع أفراد العينة حسب خاصية الوظيفة

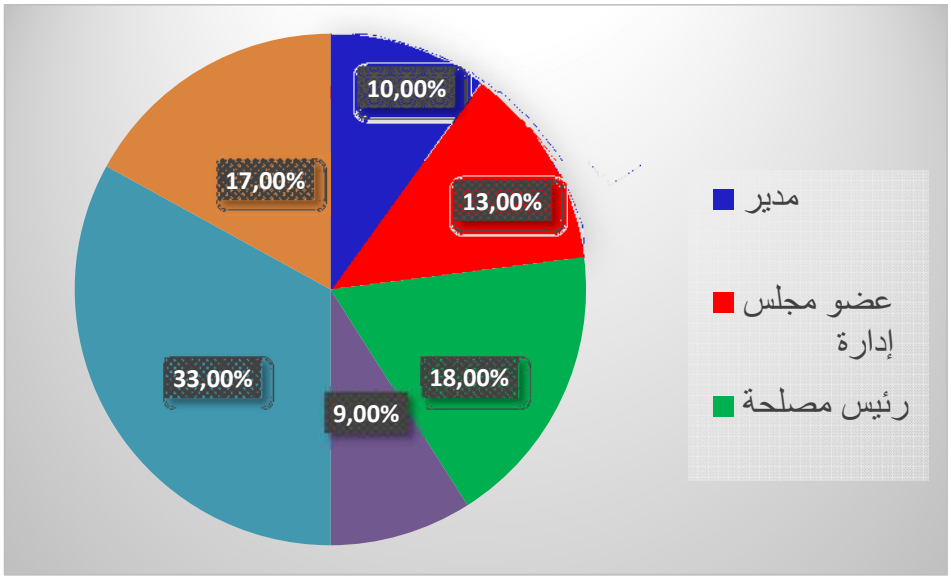

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتضح لنا من خلال نتائج الجدول رقم (2-5) المتعلق بالوظيفة أن أعلى نسبة كانت عند محاسبين بنسبة 33 ٪بعدها رؤساء المصالح بنسبة 18 ٪بعدها مراجع داخلي بنسبة 17 ٪بعدها أعضاء مجلس الإدارة بنسبة 13 ٪ بعدها المديرين بنسبة 10 ٪بعدها المدير فرعي نسبة 9٪ .

ه- سنوات الخبرة:

الجدول رقم(2-6): توزيع أفراد العينة حسب خاصية سنوات الخبرة

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة (٪)
6	سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	9	9.0
		من 5 الى 10 سنوات	29	29.0
		من 11 إلى 15 سنة	27	27.0
		أكثر من 15 سنة	35	35.0
المجموع الكلي			**100**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

الشكل رقم (2-5): الدائرة النسبية لتوزع أفراد العينة حسب خاصية سنوات الخبرة

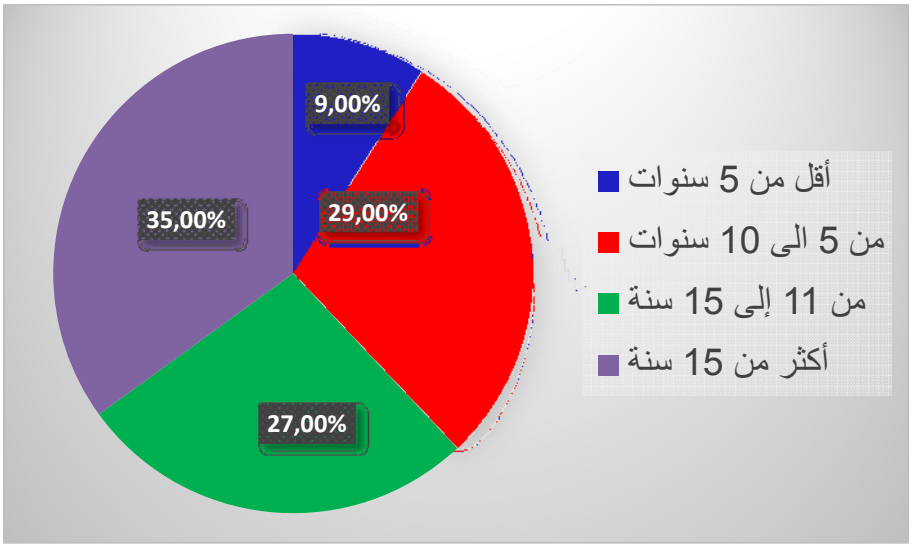

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

أما عن توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة نلاحظ من خلال الجدول أن الفئة أكثر من 15 سنة تمثل أكبر نسبة و هي 35 ٪ و فئة من 5 إلى 10 سنوات بنسبة 29 ٪ و فئة من 11 إلى 15 سنة بنسبة 27 ٪ و فئة أقل من 5 سنوات بنسبة 9 ٪ .

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة:

الفرع الأول: أداة الدراسة:

- **الاستبيان:**

تم استخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات المتعلقة بالدراسة، وتم الاعتماد على بعض الدراسات السابقة في صياغة فقراته، وقد قسمت إلى ثلاث أجزاء.

الجزء الأول: يتعلق بالمتغيرات الشخصية والوظيفية (الجنس، العمر، المؤهل...الخ)

الجزء الثاني: يتعلق بالمتغير المستقل مصداقية وملاءمة القوائم المالية

الجزء الثالث: يتعلق بالمتغير التابع حوكمة المؤسسات

والجدول التالي يوضح العبارات التي تخص كل بعد:

الجدول(2-7) العبارات التي تقيس أبعاد مصداقية وملاءمة القوائم المالية.

البعد	العبارات
المصداقية	6-5-4-3-2-1
الملاءمة	12-11-10-9-8-7

المصدر: من إعداد الطالبتين وفقا معطيات الدراسة

الجدول(2-8) العبارات التي تقيس أبعاد حوكمة المؤسسات

البعد	العبارات
الإفصاح والشفافية	6-5-4-3-2-1
مسؤولية مجلس الإدارة	12-11-10-9-8-7
دور أصحاب المصالح	18-17-16-15-14-13

المصدر: من إعداد الطالبتين وفقا معطيات الدراسة

وللإجابة على العبارات الخاصة بالجزء الثاني والثالث في الاستبيان تم الاعتماد على مقياس ليكارت ذي 5 درجات، ونظرا لاستخدامه في الكثير من الدراسات السابقة في هذا المجال، يطلب من المتعاملين إعطاء درجة موافقتهم على كل عبارة من العبارات الواردة على مقياس" ليكارت الخماسي" كما يلي:

- موافق بشدة تعطى لها 5 درجات
- موافق تعطى لها 4 درجات.
- محايد تعطى لها 3 درجات.
- معارض تعطي لها 2 درجة.
- معارض بشدة تعطي لها 2 درجة.

ويقسم مقياس ليكارت " الخماسي" كما هو موضح كما يلي:

الجدول رقم (2-9) : مجال المتوسط الحسابي المرجح لمقياس ليكارت الخماسي

الترميز	درجة القبول	مجال المتوسط الحسابي المرجح	المستوى الموافق له
1	غير موافق بشدة	[1 – 1.80]	منخفض جدا
2	غير موافق	[1.81 – 2.60]	منخفض
3	محايد	[2.61 – 3.40]	متوسط
4	موافق	[3.41 – 4.20]	مرتفع
5	موافق بشدة	[4.21 – 5]	مرتفع جدا

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الدراسات السابقة

الفرع الثاني: صدق وثبات الاستبيان

لقد تم استخدام التحكيم وإجراء الاختبارات للتحقق من صدق وثبات الاستبيان كما يلي:

1- **صدق المحكمين:** لمعرفة مدى وضوح وملائمة العبارات بالاستبيان الأولى تم عرضه على ثلاثة أساتذة متخصصين في مجال المالية والمحاسبة، وبعدما قاموا بتصويب الاستبيان ظهر في شكله النهائي .

2- **ثبات الاستبيان:** تم فحص عبارات الاستبيان من خلال معامل آلفا لكرونباخ الذي يعتبر نسبته مقبولة عند القيمة (0.62) لكي نعتمد النتائج المتوصل إليها والجدول التالي يمثل قيمة معامل آلفا لكرونباخ لإجابات أفراد العينة كما يلي:

الجدول رقم(2-10): معامل الثبات باستخدام طريقة آلفا كرونباخ

المقياس	عدد العبارات	معامل آلفا كرونباخ
مصداقية وملاءمة القوائم المالية	12	0.866
حوكمة المؤسسات	18	0.896

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من الجدول نلاحظ أن معامل آلفا كرونباخ لمقياس مصداقية وملاءمة القوائم المالية قدر بـ 0.866 أي أن 86.6 بالمائة من المبحوثين سيكونون ثابتين في إجابتهم في حالة إعادة القياس وهو ما يشير إلى ثبات المقياس، ووصل معامل آلفا كرونباخ لمقياس حوكمة المؤسسات إلى 0.896 أي أن 89.6 بالمائة من المبحوثين سيكونون ثابتين في إجابتهم في حالة إعادة القياس وهو ما يشير إلى ثبات المقياس، وتعبر النتائج على مستوى ممتاز من الثقة والثبات، وهذا يعني أن هناك استقرار بدرجة عالية في نتائج الاستبيان.

الفرع الثالث-الأساليب الإحصائية المستخدمة

للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار صحة الفرضيات تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي حيث تم ترميز وإدخال المعطيات إلى الحاسوب باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) نسخة 22 للتوصل إلى ما يلي:

1- معامل الارتباط بيرسون لقياس صدق الاتساق الداخلي؛

2- معامل الفا لكرونباخ لقياس الثبات؛

3- مقاييس الإحصاء الوصفي وذلك لوصف عينة الدراسة وإظهار خصائصها، وهذه الأساليب هي التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحرافات المعيارية للإجابة عن أسئلة الدراسة وترتيب عبارات كل متغير تنازليا؛

4- اختبار كولموغروف سميرنوف لاختبار طبيعة التوزيع للمتغيرين التابع والمستقل؛

5- مصفوفة الارتباطات لمعرفة العلاقات الارتباطية بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة؛

6- تحليل الانحدار لاختبار صلاحية نموذج الدراسة وتأثير المتغير المستقل على المتغير التابع (حوكمة المؤسسات)؛

7- تحليل اختبار تي تاست (T t est) وتحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار تأثيرات المتغيرات الشخصية على المتغير التابع.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها

سنعرض خلال هذا المبحث نتائج الدراسة الميدانية و سيتم مناقشتها خلال المطلبين التاليين .

المطلب الأول : عرض نتائج فرضيات الدراسة

سيتم في هذا المطلب عرض نتائج فرضيات الدراسة التي تم الوصول إليها ثم تحليلها.

الفرع الأول: التحقق من اعتدالية التوزيع:

لاختبار الفرضيات يجب أولا معرفة طبيعة التوزيع لمتغيري (مصداقية وملاءمة القوائم المالية، حوكمة المؤسسات)، وعليه قمنا بحساب اختبار كولمغروف سميرنوف، والنتائج مبينة في الجدول التالي:

جدول (2-11) يبين نتائج اختبار طبيعة التوزيع لمتغيري (مصداقية وملاءمة القوائم المالية، حوكمة المؤسسات)

المقياس	قيمة اختبار كولموغروف	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
مصداقية وملاءمة القوائم المالية	0.115	100	0.066
حوكمة المؤسسات	0.076	100	0.167

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن الدلالة الإحصائية في الحالتين أكبر من 0.05 وعليه فإن متغيري مصداقية وملاءمة القوائم المالية وحوكمة المؤسسات يتبعان التوزيع الطبيعي، فهما إذن يحققان شرط الاعتدالية، وعليه يمكننا حساب الفروق باستخدام الاختبارات المعلمية (اختبار ت T TEST واختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA).

الفرع الثاني: نتائج مقياس ليكرت الخماسي

وعليه قمنا بحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والدرجة والترتيب لكل عبارة، وهذا ما توضحه الجداول التالية:

الجدول رقم (2-12) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والدرجة والرتبة لبعد المصداقية

العبارة	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
العبارة 1	4	4.10	0.59	مرتفع
العبارة 2	2	4.14	0.64	مرتفع
العبارة 3	1	4.20	0.77	مرتفع
العبارة 4	5	4.01	0.78	مرتفع
العبارة 5	3	4.12	0.83	مرتفع
العبارة 6	6	3.90	0.75	مرتفع
المصداقية		**4.08**	**0.53**	**مرتفع**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يبين الجدول السابق أن المصداقية جاءت بدرجة مرتفعة وهذا بمتوسط حسابي 4.08 وانحراف معياري 0.53 كما يتضح من خلال الجدول أن أكثر العبارات أهمية هي العبارة (03) بمتوسط حسابي 4.20، تليها العبارة (02) بمتوسط حسابي 4.14، ثم تأتي بعدها العبارة (05) بمتوسط حسابي 4.12، ثم تأتي بعدها العبارة (01) بمتوسط حسابي 4.10، ثم تأتي بعدها العبارة (04) بمتوسط حسابي 4.01، وأخيرا العبارة (06) بمتوسط حسابي 3.90.

وقد كانت المتوسطات الحسابية لجميع العبارات بدرجة مرتفعة.

جدول رقم(2-13) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والدرجة والرتبة لبعد الملاءمة

العبارة	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
العبارة 7	5	3.87	0.84	مرتفع
العبارة 8	4	3.88	0.74	مرتفع
العبارة 9	1	4.04	0.67	مرتفع
العبارة 10	2	3.98	0.64	مرتفع
العبارة 11	3	3.98	0.77	مرتفع
العبارة 12	6	3.85	0.73	مرتفع
الملاءمة		**3.93**	**0.49**	**مرتفع**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يبين الجدول السابق أن الملاءمة جاءت بدرجة مرتفعة وهذا بمتوسط حسابي 3.93 وانحراف معياري 0.49 كما يتضح من خلال الجدول أن أكثر العبارات أهمية هي العبارة (09) بمتوسط حسابي 4.04، تليها العبارة (10) بمتوسط حسابي 3.98، ثم تأتي بعدها العبارة (11) بمتوسط حسابي 3.98، ثم تأتي بعدها العبارة (08) بمتوسط حسابي 3.88، ثم تأتي بعدها العبارة (07) بمتوسط حسابي 3.87، وأخيرا العبارة (12) بمتوسط حسابي 3.93.

وقد كانت المتوسطات الحسابية لجميع العبارات بدرجة مرتفعة.

المطلب الثاني: تحليل نتائج فرضيات الدراسة.

الفرع الأول: الإجابة الإحصائية عن السؤال الأول

جدول رقم (2-14) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والدرجة والرتبة لمقياس مصداقية وملاءمة القوائم المالية

الأبعاد	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
المصداقية	**1**	4.08	0.53	مرتفع
الملاءمة	**2**	3.93	0.49	مرتفع
مصداقية وملاءمة القوائم المالية		4.01	0.46	مرتفع
قيمة ت = 21.653	درجة الحرية = 99		الدلالة الإحصائية= 0.029	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول نجد أن قيمة ت قدرت بـ 21.653 درجة حرية قدرها 99 وكانت الدلالة الإحصائية Sig أقل من 0.05 وعليه نقول بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى مصداقية وملاءمة القوائم المالية لصالح متوسط عينة الدراسة والذي قدر بـ 4.01 وانحراف معياري قدره 0.46 **وهذا يثبت وجود مصداقية وملاءمة القوائم المالية بدرجة مرتفعة من وجهة نظر عينة الدراسة، تتوفر المؤسسات التي أجرينا فيها الدراسة على العوامل المحددة لجودة القوائم المالية وهي الشفافية والالتزام بالمعايير المحاسبية وجودة الإفصاح المالي لكنها بنسب متفاوتة من مؤسسة إلى أخرى، وهدا الأمر يؤكد صحة الفرضية الأولى.**

جدول رقم(2-15) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والدرجة والرتبة لبعد الإفصاح والشفافية

العبارة	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
العبارة 1	4	3.98	0.80	مرتفع
العبارة 2	2	4.04	0.75	مرتفع
العبارة 3	6	3.90	0.67	مرتفع
العبارة 4	1	4.06	0.69	مرتفع
العبارة 5	5	3.91	0.75	مرتفع
العبارة 6	3	4.03	0.76	مرتفع
الإفصاح والشفافية		3.99	0.50	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يبين الجدول السابق أن الإفصاح والشفافية جاءت بدرجة مرتفعة وهذا بمتوسط حسابي 3.99 وانحراف معياري 0.50 كما يتضح من خلال الجدول أن أكثر العبارات أهمية هي العبارة (04) بمتوسط حسابي 4.06، تليها العبارة (02) بمتوسط حسابي 4.04، ثم تأتي بعدها العبارة (06) بمتوسط حسابي 4.03، ثم تأتي بعدها العبارة (01) بمتوسط حسابي 3.98، ثم تأتي بعدها العبارة (05) بمتوسط حسابي 3.91، وأخيرا العبارة (03) بمتوسط حسابي 3.90.

وقد كانت المتوسطات الحسابية لجميع العبارات بدرجة مرتفعة.

جدول رقم(2-16) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والدرجة والرتبة لبعد مسؤولية مجلس الإدارة

العبارة	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
العبارة 7	3	4.04	0.79	مرتفع
العبارة 8	2	4.11	0.75	مرتفع
العبارة 9	1	4.12	0.86	مرتفع
العبارة 10	4	4.03	0.81	مرتفع
العبارة 11	5	3.92	0.87	مرتفع
العبارة 12	6	3.80	0.89	مرتفع
مسؤولية مجلس الإدارة		**4.00**	**0.61**	**مرتفع**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يبين الجدول السابق أن مسؤولية مجلس الإدارة جاءت بدرجة مرتفعة وهذا بمتوسط حسابي 4.00 وانحراف معياري 0.61 كما يتضح من خلال الجدول أن أكثر العبارات أهمية هي العبارة (09) بمتوسط حسابي 4.12، تليها العبارة (08) بمتوسط حسابي 4.11، ثم تأتي بعدها العبارة (07) بمتوسط حسابي 4.04، ثم تأتي بعدها العبارة (10) بمتوسط حسابي 4.03، ثم تأتي بعدها العبارة (11) بمتوسط حسابي 3.92، وأخيرا العبارة (12) بمتوسط حسابي 3.80.

وقد كانت المتوسطات الحسابية لجميع العبارات بدرجة مرتفعة.

جدول رقم(2-17) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والدرجة والرتبة لبعد دور أصحاب المصالح

العبارة	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
العبارة 13	1	3.99	0.73	مرتفع
العبارة 14	3	3.96	0.74	مرتفع
العبارة 15	2	3.97	0.82	مرتفع
العبارة 16	6	3.77	0.76	مرتفع
العبارة 17	4	3.94	0.71	مرتفع
العبارة 18	5	3.88	0.78	مرتفع
دور أصحاب المصالح		**3.92**	**0.55**	**مرتفع**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يبين الجدول السابق أن دور أصحاب المصالح جاءت بدرجة مرتفعة وهذا بمتوسط حسابي 3.92 وانحراف معياري 0.55 كما يتضح من خلال الجدول أن أكثر العبارات أهمية هي العبارة (13) بمتوسط حسابي 3.99، تليها العبارة (15) بمتوسط حسابي 3.97، ثم تأتي بعدها العبارة (14) بمتوسط حسابي 3.96، ثم تأتي بعدها العبارة (17) بمتوسط حسابي 3.94، ثم تأتي بعدها العبارة (18) بمتوسط حسابي 3.99، وأخيرا العبارة (16) بمتوسط حسابي 3.77.

وقد كانت المتوسطات الحسابية لجميع العبارات بدرجة مرتفعة.

جدول رقم (2-18)يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والدرجة والرتبة لمقياس حوكمة المؤسسات

الأبعاد	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
الإفصاح والشفافية	2	3.99	0.50	مرتفع
مسؤولية مجلس الإدارة	1	4.00	0.61	مرتفع
دور أصحاب المصالح	3	3.92	0.55	مرتفع
حوكمة المؤسسات		**3.97**	**0.47**	**مرتفع**
قيمة ت = 20.775		**درجة الحرية = 99**	**الدلالة الإحصائية= 0.000**	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

ومن خلال الجدول نجد أن قيمة ت قدرت بـ 20.775 عند درجة حرية قدرها 99 وكانت الدلالة الإحصائية Sig أقل من 0.05 وعليه نقول بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى حوكمة المؤسسات لصالح متوسط عينة الدراسة والذي قدر بـ 3.97 وانحراف معياري قدره 0.47 و**الحوكمة المطبقة داخل مؤسسات عينة الدراسة تتفاوت من مؤسسة إلى مؤسسة لكنها تعتبر مطبقة بنسب مرتفعة، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية**

الفرع الثاني: الإجابة الإحصائية عن السؤال الثالث

أولا – اختبار الفرضية الثالثة الخاصة بالعلاقة الارتباطية: ويمكن ذلك من خلال تحليل الانحدار الخطي باستخدام طريقة المربعات الصغرى Entry عند مستوى دلالة 0.05 حيث المتغير المستقل هو مصداقية وملاءمة القوائم المالية والمتغير التابع هو حوكمة المؤسسات، والجدول الموالي يوضح الارتباط الخطي بين المتغير المستقبل والمتغير التابع:

جدول رقم (2-19): معامل الارتباط الخطي بين المتغير المستقل والمتغير التابع

النموذج	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R-deux)
أ- **المتغير المستقل: مصداقية وملاءمة القوائم المالية** ب-**المتغير التابع: حوكمة المؤسسات**	**0.765**	**0.585**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من الجدول السابق معامل الارتباط الخطي بين مصداقية وملاءمة القوائم المالية وحوكمة المؤسسات هو (0.765) أي هناك ارتباط طردي قوي بين المتغيرين، ومدى الدقة في تقدير المتغير التابع هو (0.585)، بمعنى أن (58.5) بالمائة من حوكمة المؤسسات يعود لتأثير مصداقية وملاءمة القوائم المالية والنسبة المتبقية (41.5) بالمائة ترجع للعوامل الأخرى المؤثرة في حوكمة المؤسسات.

وعليه: "**توجد علاقة طردية قوية بين مصداقية وملاءمة القوائم المالية وحوكمة المؤسسات** ".

وقد بلغت القيمة الإجمالية للعلاقة الارتباطية بين أبعاد مصداقية وملاءمة القوائم المالية وحوكمة المؤسسات ككل (0.765) والجدول التالي يمثل توزع القيم حسب الأبعاد:

الجدول رقم (2-20) مصفوفة الارتباطات بيرسون لأبعاد متغير مصداقية وملاءمة القوائم المالية على حوكمة المؤسسات

الأبعـاد	معامل الارتباط مع المتغير التابع حوكمة المؤسسات	قيمة ثابت الدلالة الموافق (Si g)	عدد أفراد العينة (n)
المصداقية	0.661**	0.000	100
الملاءمة	0.737**	0.000	100
المتغير المستقل: مصداقية وملاءمة القوائم المالية	0.765**	0.000	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أن أقوى العلاقات الارتباطية كانت مع بعد الملاءمة بقيمة (0.737)، يليه بعد المصداقية بقيمة (0.661)، وهذا ما يعكس النتائج المتحصل عليها من الاستبيان الموزع على العينة. وترتبط الأبعاد حسب نتائج المصفوفة مع المتغير التابع حوكمة المؤسسات كما يلي:

- المصداقية: يوجد تأثير طردي متوسط على حوكمة المؤسسات.
- الملاءمة: يوجد تأثير طردي قوي على حوكمة المؤسسات.

ثانيا- تباين خط الانحدار للمتغير التابع والمستقل: يوضح الجدول أدناه تحليل خط الانحدار حيث يدرس مدى ملائمة خط انحدار المعطيات وفرضيته الصفرية التي تنص على أن خط الانحدار لا يلائم المعطيات المقدمة.

جدول رقم (2-21): قيم تباين خط الانحدار لمتغيرات الدراسة: تحليل التباين الأحادي ANOVA[a]

النموذج		مجموع مربعات الانحدار Somme des carrés	درجة حرية الانحدار Ddl	معدل مربعات الانحدار Moyenne des carrés	قيمة اختبار تحليل التباين F	مستوى دلالة الاختبار Sig.
1	الانحدار Régression	12.610	1	12.610	137.869	[b]0.000
	البقايا Résidu	8.963	98	0.091		
	المجموع Total	21.573	99			

b. المتغير المستقل مصداقية وملاءمة القوائم المالية a. المتغير التابع حوكمة المؤسسات

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول نجد ما يلي:

- مجموع مربعات الانحدار يساوي 12.610 ومجموع مربعات البواقي هو 8.963 ومجموع المربعات الكلي يساوي 21.573؛
- درجة حرية الانحدار هي 1 ودرجة حرية البواقي هي 98؛
- معدل مربعات الانحدار هو 12.610 ومعدل مربعات البواقي هو 0.091؛
- قيمة اختبار تحليل التباين لخط الانحدار هو 137.869؛
- مستوى دلالة الاختبار 0.000 وهي أقل من مستوى دلالة الفرضية الصفرية 0.05 فنرفض فرضية العدم، ونقبل الفرض البديل وبالتالي فان خط الانحدار يلائم المعطيات والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(2-6): الرسم البياني لمدى ملائمة خط الانحدار للعلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل

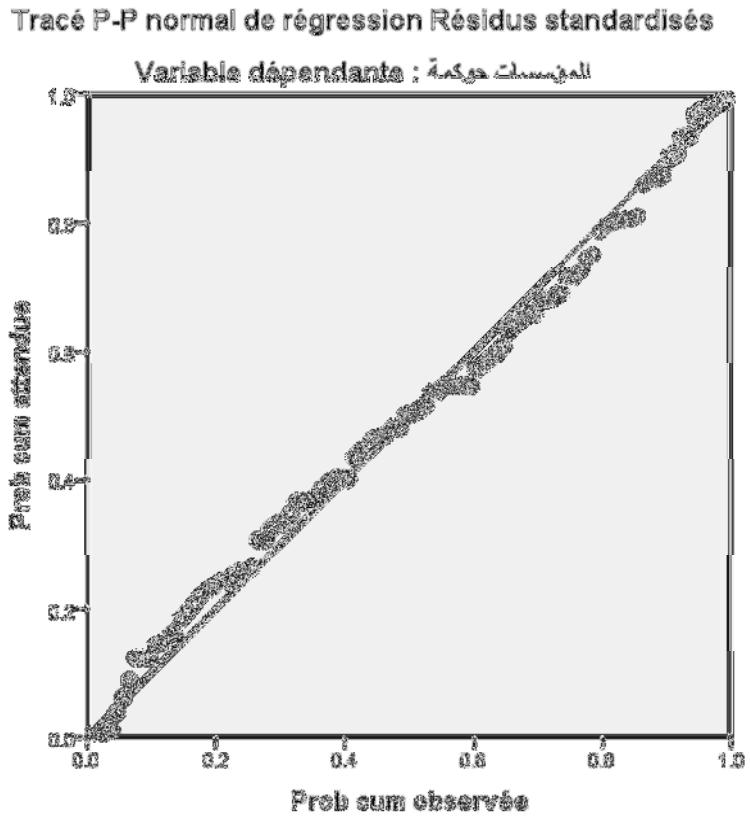

المصدر: مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

نلاحظ من خلال الرسم البياني أن النتائج تتجمع حول خط مستقيم مما يدل أن الدالة تأخذ شكل خطي وهو ما يتوافق مع الانحدار الخطي البسيط.

ثالثا- دراسة معاملات خط الانحدار

يمثل الجدول أدناه قيم معاملات خط الانحدار للعلاقة بين مصداقية وملاءمة القوائم المالية وحوكمة المؤسسات.

الجدول رقم(2-22): قيم معاملات خط الانحدار المعاملات Coefficients[a]

النموذج	معاملات غير قياسية Coefficients non standardisés		معاملات قياسية Coefficients standardisés	قيمة t	مستوى الدلالة Si g.
	B	Erreur standard	Bêta		
الثابت (Constante)	0.892	0.264		3.380	0.001
المتغير المستقل مصداقية وملاءمة القوائم المالية	0.768	0.065	0.765	11.742	0.000

a. المتغير التابع حوكمة المؤسسات

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول نجد أن ثابت خط الانحدار يساوي 0.892 والذي يمثل قيمة B بالجدول، وبلغت الدلالة الإحصائية Si g (0.001) وهي مقبولة لأنها أقل من 0.05 فتصبح معادل خط الانحدار مبدئيا هي: $Y=a+bX$ ، وبتعويض القيم نجد المعادلة التالية:

$$Y=0.892 + 0.768\ X$$

حيث أن X يمثل المتغير المستقل مصداقية وملاءمة القوائم المالية وY يمثل المتغير التابع حوكمة المؤسسات .

نستنتج من معادلة خط الانحدار أن زيادة مصداقية وملاءمة القوائم المالية ولو بقيمة 1 سيزيد حوكمة المؤسسات بقيمة 0.768.

جودة القوائم المالية في مؤسسة عينة الدراسة قدمت لنا معلومات دقيقة ذات مصداقية عالية الأمر الذي زادة من ثقة المستثمرين والمتعاملين مع هذه المؤسسات وهذا ما يؤكد صحة الفرضية القائلة بوجود أثر لمصداقية وملاءمة القوائم المالية على حوكمة المؤسسات.

بينت لنا التحليل الإحصائي المطبق على عينة الدراسة أن المعلومات المتعلقة بالقوائم المالية عندما تكون دقيقة وذات مصداقية عالية داخل المؤسسات تساعد في اتخاذ القرارات الإستراتيجية الصائبة بما ينعكس إجابا على تحقيق أهداف هذه المؤسسات، مما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

لاختبار هذه الفرضية قمنا بحساب تحليل الانحدار الخطي البسيط للتنبؤ بدرجة مبدأ الإفصاح والشفافية لحوكمة المؤسسات من خلال مصداقية وملاءمة جودة القوائم المالية.

جدول يبين تحليل الانحدار الخطي البسيط للتنبؤ بدرجة مبدأ الإفصاح والشفافية لحوكمة المؤسسات من خلال مصداقية وملاءمة جودة القوائم المالية.

معامل الارتباط	الارتباط المفسر	قيمة ف	دلالة النموذج
0.694	0.482	91.091	0.000
قيمة الثابت	معامل مصداقية وملاءمة القوائم المالية		القرار الإحصائي
1.016	0.742		دال

من خلال الجدول السابق نجد أن درجة الارتباط بين مصداقية وملاءمة القوائم المالية من جهة ومبدأ الإفصاح والشفافية لحوكمة المؤسسات من جهة أخرى قد قدرت بـ 0.694 وهو ارتباط طردي متوسط، بمعنى كلما زادت **مصداقية وملاءمة جودة القوائم المالية** زاد **الإفصاح والشفافية لحوكمة المؤسسات.**

وقدر الارتباط المفسر وهو مربع درجة الارتباط بـ 0.482 بمعنى أن 48.2 بالمائة من التغيرات في مبدأ الإفصاح والشفافية لحوكمة المؤسسات يرجع لمصداقية وملاءمة جودة القوائم المالية، بينما النسبة المتبقية 51.8 بالمائة ترجع للعوامل الأخرى المؤثرة في مبدأ الإفصاح والشفافية لحوكمة المؤسسات.

وقدر معلمات معادلة الانحدار كما يلي: قيمة الثابت = 1.016 ومعامل مصداقية وملاءمة القوائم المالية = 0.742 مما يشكل لنا معادلة الانحدار التالية:

$$Y= 1.016 + 0.742\ X$$

حيث Y يمثل متغير **الإفصاح والشفافية لحوكمة المؤسسات** وX يمثل متغير **مصداقية وملاءمة جودة القوائم المالية**، وهذا يدل على أن الزيادة في درجة واحدة في مصداقية وملاءمة جودة القوائم المالية سيزيد من مبدأ الإفصاح والشفافية لحوكمة المؤسسات بدرجة 0.742.

وهذا يؤكد بأثر **لمصداقية وملاءمة جودة القوائم المالية في تعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية لحوكمة المؤسسات من وجهة نظر عينة الدراسة**، مما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.

الفرضية الخامسة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمصداقية وملاءمة جودة القوائم المالية في تعزيز مبدأ مسؤولية مجلس الإدارة لحوكمة المؤسسات من وجهة نظر عينة الدراسة.

لاختبار هذه الفرضية قمنا بحساب تحليل الانحدار الخطي البسيط للتنبؤ بدرجة مبدأ مسؤولية مجلس الإدارة لحوكمة المؤسسات من خلال مصداقية وملاءمة جودة القوائم المالية.

جدول يبين تحليل الانحدار الخطي البسيط للتنبؤ بدرجة مبدأ مسؤولية مجلس الإدارة لحوكمة المؤسسات من خلال مصداقية وملاءمة جودة القوائم المالية.

معامل الارتباط	الارتباط المفسر	قيمة ف	دلالة النموذج
0.718	0.516	104.563	0.000
قيمة الثابت	معامل مصداقية وملاءمة القوائم المالية		القرار الإحصائي
0.833	0.941		دال

من خلال الجدول السابق نجد أن درجة الارتباط بين مصداقية وملاءمة القوائم المالية من جهة ومبدأ مسؤولية مجلس الإدارة لحوكمة المؤسسات من جهة أخرى قد قدرت بـ 0.718 وهو ارتباط طردي قوي، بمعنى كلما زادت **مصداقية وملاءمة جودة القوائم المالية** زادت **مسؤولية مجلس الإدارة لحوكمة المؤسسات.**

وقدر الارتباط المفسر وهو مربع درجة الارتباط بـ 0.516 بمعنى أن 51.6 بالمائة من التغيرات في مبدأ مسؤولية مجلس الإدارة لحوكمة المؤسسات يرجع لمصداقية وملاءمة جودة القوائم المالية، بينما النسبة المتبقية 48.4 بالمائة ترجع للعوامل الأخرى المؤثرة في مبدأ مسؤولية مجلس الإدارة لحوكمة المؤسسات.

وقدر معلمات معادلة الانحدار كما يلي: قيمة الثابت = 0.833 ومعامل مصداقية وملاءمة القوائم المالية = 0.941 مما يشكل لنا معادلة الانحدار التالية:

$$Y= 0.833 + 0.941\ X$$

حيث Y يمثل متغير **مسؤولية مجلس الإدارة لحوكمة المؤسسات** وX يمثل متغير **مصداقية وملاءمة جودة القوائم المالية**، وهذا يدل على أن الزيادة في درجة واحدة في مصداقية وملاءمة جودة القوائم المالية سيزيد من مبدأ مسؤولية مجلس الإدارة لحوكمة المؤسسات بدرجة 0.941.

وهذا يؤكد بأثر **لمصداقية وملاءمة جودة القوائم المالية في تعزيز مبدأ مسؤولية مجلس الإدارة لحوكمة المؤسسات من وجهة نظر عينة الدراسة**، مما يؤكد صحة الفرضية الخامسة.

الفرضية السادسة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمصداقية وملاءمة جودة القوائم المالية في تعزيز مبدأ دور أصحاب المصالح مجلس الإدارة لحوكمة المؤسسات من وجهة نظر عينة الدراسة

لاختبار هذه الفرضية قمنا بحساب تحليل الانحدار الخطي البسيط للتنبؤ بدرجة مبدأ دور أصحاب المصالح لحوكمة المؤسسات من خلال مصداقية وملاءمة جودة القوائم المالية.

جدول يبين تحليل الانحدار الخطي البسيط للتنبؤ بدرجة مبدأ دور أصحاب المصالح لحوكمة المؤسسات من خلال مصداقية وملاءمة جودة القوائم المالية.

معامل الارتباط	الارتباط المفسر	قيمة ف	دلالة النموذج
0.532	0.283	38.676	0.000
قيمة الثابت	معامل مصداقية وملاءمة القوائم المالية		القرار الإحصائي
1.417	0.624		دال

من خلال الجدول السابق نجد أن درجة الارتباط بين مصداقية وملاءمة القوائم المالية من جهة ومبدأ دور أصحاب المصالح لحوكمة المؤسسات من جهة أخرى قد قدرت بـ 0.532 وهو ارتباط طردي متوسط، بمعنى كلما زادت **مصداقية وملاءمة جودة القوائم المالية** زاد **دور أصحاب المصالح لحوكمة المؤسسات.**

وقدر الارتباط المفسر وهو مربع درجة الارتباط بـ 0.283 بمعنى أن 28.3 بالمائة من التغيرات في مبدأ دور أصحاب المصالح لحوكمة المؤسسات يرجع لمصداقية وملاءمة جودة القوائم المالية، بينما النسبة المتبقية 71.7 بالمائة ترجع للعوامل الأخرى المؤثرة في مبدأ دور أصحاب المصالح لحوكمة المؤسسات.

وقدر معلمات معادلة الانحدار كما يلي: قيمة الثابت = 1.417 ومعامل مصداقية وملاءمة القوائم المالية = 0.624 مما يشكل لنا معادلة الانحدار التالية:

$$Y = 1.417 + 0.624\ X$$

حيث Y يمثل متغير **دور أصحاب المصالح لحوكمة المؤسسات** وX يمثل متغير **مصداقية وملاءمة جودة القوائم المالية**، وهذا يدل على أن الزيادة في درجة واحدة في مصداقية وملاءمة جودة القوائم المالية سيزيد من مبدأ دور أصحاب المصالح لحوكمة المؤسسات بدرجة 0.624.

وهذا يؤكد بأثر **لمصداقية وملاءمة جودة القوائم المالية في تعزيز مبدأ دور أصحاب المصالح لحوكمة المؤسسات من وجهة نظر عينة الدراسة**، مما يؤكد صحة الفرضية السادسة.

خلاصة الفصل:

في ختام هدا الفصل ومن خلال النتائج المتوصل إليها بعد التحليل البيانات والمعلومات التي تم جمعها يمكن تأكيد أهمية القوائم المالية في دعم حوكمة المؤسسات الاقتصادية، من خلال تسهيل عملية اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب بما ينعكس إيجاباً في تحقيق أهداف المؤسسة، فكلما كانت هذه القوائم مبنية على معطيات صحيحة كانت النتيجة جيدة وفي مستوى تطلعات أصحاب المؤسسة، الأمر الذي يؤكد ضرورة الاهتمام البالغ من قبل المشرفين على إدارة هذه المؤسسات بالقوائم المالية.

خـــاتمـــة

يمكن القول إن هذا البحث الذي تناول العلاقة بين جودة القوائم المالية وحوكمة المؤسسة الاقتصادية، يتضح بجلاء أن جودة القوائم المالية تلعب دورًا محوريًا في تعزيز الحوكمة الرشيدة.

وتوصل البحث إلى أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين جودة القوائم المالية ومستوى الحوكمة في المؤسسات، حيث أن الشركات التي تتميز بقوائم مالية دقيقة وشفافة، تتبنى سياسات حوكمة قوية وفعالة ، وهو ما يعزز ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح المختلفين في المؤسسة. كما أن تحسين ممارسات الحوكمة يعد أحد الأدوات الفاعلة للحد من الفساد المالي والإداري وتعزيز الاستدامة المالية للمؤسسات الاقتصادية. فقد حاولنا من خلال هذه الدراسة ابراز اثر جودة القوائم المالية في تعزيز الحوكمة المالية داخل بعض المؤسسات الاقتصادية داخل ولاية غرداية ، ومن اجل الوصول إلى هذا الهدف تم في الجانب النظري للموضوع تقديم نظرة شاملة و مفصلة على متغيرات الدراسة ، وصياغة الإشكالية الرئيسة كمايلي ما مدى تأثير جودة القوائم المالية في تفعيل الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية داخل ولاية غرداية. وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا في الجانب الميداني الدراسة تحليل البيانات والمعلومات المجمعة بواسطة الاستبيان الذي تم تصميمه لهذا الغرض من خلال الأساليب الإحصائية، التي مكنتنا من استخلاص النتائج و تقديم الاقتراحات المناسبة بشان الموضوع.

أ) نتائج اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأول:** العوامل تشمل الشفافية والالتزام بالمعايير المحاسبية وجودة الإفصاح المالي. بعد التحليل النظري والتطبيقي الدراسة يمكن إثبات صحة هذه الفرضية
- **الفرضية الثانية:** القوائم المالية تعكس مدى شفافية وموثوقية المعلومات المالية المقدمة، توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى جودة القوائم المالية الأمر الذي تنعكس على مدى شفافية و موثوقية المعلومات المالية المتقدمة مما يسهم في بناء ثقة المستثمرين وبالتالي تعزيز الحوكمة في المؤسسة.

- **الفرضية الثالثة:** جودة القوائم المالية تضمن تقديم معلومات دقيقة و ذات مصداقية حول الأداء المالي، مما يسهم في زيادة الشفافية والوضوح للمستثمرين والمساهمين والجهات الرقابية.

ومن خلال النتائج المتوصل إليها يمكن إثبات صحة هده الفرضية

- **الفرضية الرابعة:** توفير معلومات مالية دقيقة يمكن القيادة والمديرين من اتخاذ القرارات الصحيحة، تحليل متغيرات الدراسة يثبت صحة هذه الفرضية من خلال وجود ارتباط وثيق بين توافر معلومات مالية دقيقة والقرار الصحيح المتخذ من قبل مسؤولي المؤسسة.

أهم النتائج المتحصل عليها:

تم التوصل لمجموعة من النتائج من خلال هذه الدراسة وهي..

- تساهم جودة القوائم المالية في تعزيز الحوكمة المالية داخل المؤسسة الاقتصادية.
- القوائم المالية ذات الجودة والمصداقية تساهم في عملية اتخاذ القرارات الصحيحة داخل المؤسسة.
- يساهم تعزيز الحوكمة المالية من خلال وجود قوائم مالية ذات جودة ومصداقية في تحديد الصلاحيات والمسؤوليات داخل المؤسسة مما يحقق قدرات من الطمأنينة المستثمرين والمساهمين داخل المؤسسة.
- جودة القوائم المالية من اهم مرتكزات الحوكمة المالية داخل المؤسسة الاقتصادية.
- جودة القوائم المالية ترتكز على مجموعة من المبادئ منها الشفافية و المعايير المحاسبية.
- تساهم القوائم المالية في تعزيز الحوكمة المالية داخل المؤسسات الاقتصادية داخل تراب ولاية غرداية.
- هناك مجهودات كبيرة تبذلها المؤسسات الاقتصادية داخل تراب ولاية غرداية في الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات.

التوصيات:

ويمكن ان نقدم مجموعة من التوصيات التي نراها مناسبة من خلال بحثنا هذا وهي:

- ضرورة الزام المؤسسات الاقتصادية على تطبيق مبادئ الحوكمة المالية عن طريق التطبيق الصارم لجودة القوائم المالية.
- لابد من العمل على زيادة الثقافة المحاسبية من اجل فهم اكثر للقوائم المالية الصادرة عن إدارة المؤسسة بما ينعكس إيجاباً على جودتها و بالتالي اتخاذ القرارات المناسبة من قبل إدارة المؤسسة.
- ضرورة حث المؤسسات الاقتصادية على استخدام اكثر للمعلومات المحاسبية التي تتميز بالجودة و المصداقية لأنها هي الأساس في عملية اتخاذ القرار الصحيح.
- ضرورة تدريب صناع القرار في المؤسسة على فهم أليات وضع القوائم المالية و كيفية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة.
- ضرورة سن التشريعات التي يلزم المؤسسة على الإفصاح و تقديم القوائم المالية الخاصة بها حتى تساعد المستثمرين و المساهمين داخل المؤسسة في اتخاذ القرارات الصحيحة.

آفاق دراسة:

يعتبر موضوع بحثنا من المواضيع المهمة في المجال الاقتصادي، ويمكن تعزيز البحث الدراسة فيه من جوانب عديدة نذكر منها على سبيل الذكرى و ليس الخضر المواضيع التالية..

- دراسة اثر جودة القوائم المالية على صنع القرار في المؤسسة كالقرارات المتعلقة بالإنتاج و التسويق
- دراسة اثر جودة القوائم المالية على صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية التي تنشط في قطاع معين.
- مقارنة اثر جودة القوائم المالية في تعزيز الحوكمة على صنع القرار في مؤسستين أو اكثر.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1- إبراهيم موسى، **حوكمة الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2010 .

2-طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، **شركات قطاع عام وخاص ومصارف، المفاهيم- المبادئ-التجارب-المتطلبات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

3-علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، دار الصفاء للنشر والتوزيع،2001.

4-عاشور كتوش ، **المحاسبة العامة أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2011.

5-محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعلمية** ،دار وائل للنشر، عمان، الأردن ، 2008.

6-محمد عبد الحميد محمد عطية، **موسوعة معايير المحاسبة الدولية إعداد وعرض القوائم المالية**، جزء الأول، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، مصر ،2014.

7-مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية**، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان الأردن، 2006.

8-مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2008.

البحوث الجامعية:

1-انتصار حسين علي عبد الله: **لجـــان المراجعـــة فـــي ظـــل حوكمـــة الشـــركات و أثرهـــا علـــى جـودة التقـارير الماليـة:** رسالة الدكتوراه في المحاسبة, جامعة الرباط،2016.

2- بادي عبد المجيد، **تبني المعايير المحاسبية الدولية في المؤسسات الاقتصادية ومساهمتها في إعداد التقارير المالية لخدمة التحليل المالي** ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة بومرداس.2014-2015.

3- حواس صلاح، **التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي و أثره على مهنة المدقق**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006.

4- زلاسي رياض، **إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**_ دراسة حالة شركة آليانس للتأمينات الجزائرية خلال ،2009-2010. مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، غير منشورة، تخصص محاسبة وجباية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2002.

5- سليماني رشيدة، **دور آليات الحوكمة في تحسين ا.لأداء المالي لشركات التأمين:** دراسة حالة شركة CRMA للتأمينات، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة، ،2013.

6-صالحي محمد يزيد، بن بريكة عبد الوهاب، **واقع حوكمة الشركات في الجزائر: دراسة ميدانية على المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012.

7-محمد الطيب خليل، **إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،2014-2015.

8-معتز برهان جميل العكر □**أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني**، دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية, مذكرة ماجستير, جامعة الشرق الأوسط,2010/2009 .

التظاهرات العلمية:

1-طارق يوسف، **حوكمة الشركات في تواريخ**، ملتقى الحوكمة والإصلاح المالي والإداري في المؤسسات الحكومية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ،2009، القاهرة، مصر.

2-علي احمد زين، د حسني عبد الجليل صبيحي، **مبادئ وممارسات حوكمة الشركات**، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلي، القاهرة، مصر 2006، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ،2009.

3-مصطفى حسن بسيوني السعدني، **الشفافية والإفصاح في إطار حوكمة الشركات**، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلي، القاهرة، نوفمبر ،2006 منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2009.

المراجع باللغة الأجنبية :

1-Jean-François des Robert, François Méchin, Hervé Puteaux, Normes IFRS et PME,dunod, Paris, 2004.

2-A.KADDOURI, A.MIMECHE, Cours de comptabilité financier selon les normes IAS/IFRS et le SCF 2007, ENAG Edition, Alger 2009.

قائمـــة الملاحـق

الملحق رقم (01): أسماء المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة

الرقم	العنوان
01	مؤسسة نفطال
02	مؤسسة ألفابيب
03	مؤسسة سونلغاز
04	مؤسسة بلاستيب
05	مؤسسة المقاولاتية خاصة
06	مكتب الدراسات "Sarl Nils "
07	مكتب وساطة وحوكمة "بن عمار موسى"

الملحق رقم 02: الاستبيان

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

يسرني أن أضع بين أيديكم هذا الاستبيان للإجابة عليها، والتي تعالج موضوع "**أثر جودة القوائم المالية في تعزيز الحوكمة في المؤسسات**"، والمتعلقة بمذكرة نيل شهادة الماستر تخصص مالية مؤسسة، نرجو منكم التعاون والمساهمة بالإجابة عليها بكل دقة وموضوعية بوضع (X) في المكان المخصص لذلك مع العلم أن البيانات المقدمة من قبلكم ستستغل لأغراض علمية فقط، مع المحافظة على السرية والخصوصية، مقدرين إسهامكم في هذا الاستبيان وشاكرين تعاونكم سلفاً.

وتقبلوا أسمى عبارات التقدير والاحترام

***مصطلحات توضيحية : الملائمة (Pertinence) – المصداقية – الموثوقية (Fiabilite)**

القسم الأول: المعلومات الشخصية

ضع علامة (X) أمام الإجابة المناسبة:

الجنس: ذكر ( ) الأنثى ( )

العمر: أقل من 40 ( ) من 41 إلى 45 سنة ( ) من 46 إلى 50 سنة ( ) أكثر من 50 ( )

المؤهل العلمي: الليسانس ( ) ماستر ( ) ماجستير ( ) دكتوراه ( ) أخرى ( )

الوظيفة: مدير ( ) عضو مجلس إدارة ( ) رئيس مصلحة ( ) مدير فرعي ( ) محاسب ( )

مراجع داخلي ( )

عدد سنوات الخبرة: أقل من 5 سنوات ( ) من 5 إلى 10 سنوات ( ) من 11 إلى 15 سنة ( ) أكثر من 15 سنة ( )

القسم الثاني:

المحور الأول (المتغير المستقل): مصداقية وملاءمة القوائم المالية

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	المصداقية					
01	المعلومات المالية المقدمة تعكس بدقة وبشكل صحيح وضع المؤسسة المالي					
02	تعتمد مصداقية القوائم المالية على دقة وصحة المعلومات المالية المقدمة فيها					
03	توثيق العمليات المالية والمحاسبية أحد عناصر المصداقية في القوائم المالية					
04	مصداقية القوائم المالية تعكس إلى أي مدى يمكن للمستفيدين والمستثمرين الاعتماد على المعلومات المالية لاتخاذ قراراتهم.					
05	تحقيق مستوى عالٍ من المصداقية يمكن أن يكون عاملًا محفزًا لتحسين تصنيف المؤسسة وجذب المزيد من الاستثمارات.					
06	يمكن قياس مصداقية القوائم المالية من خلال دراسة الطرق المستخدمة في التقارير المالية وكيفية توثيق العمليات المحاسبية.					
	الملاءمة					
01	تؤثر جودة القوائم المالية على ملاءمة المعلومات					

	لاحتياجات المستخدمين المختلفة					
02	تتضمن ملاءمة القوائم المالية توافقها مع المعايير المحاسبية الدولية والمحلية					
03	يُظهر اتباع المؤسسة للمبادئ المحاسبية بشكل صحيح مدى ملاءمة القوائم المالية لاحتياجات الأطراف المعنية.					
04	تحقيق الملاءمة يعني أن القوائم المالية تعكس بدقة وبشكل صحيح أداء ووضع المؤسسة وتتوافق مع التوقعات.					
05	يسهم التحقق المستمر من الملاءمة في تعزيز فعالية وشفافية العمليات المالية داخل المؤسسة.					
06	يمكن لتحسين مستوى الملاءمة أن يقود إلى تعزيز الصورة العامة للمؤسسة وزيادة فهم السوق حول أدائها المالي.					

المحور الثاني (المتغير التابع): حوكمة المؤسسات

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الإفصاح والشفافية						
01	يعزز الإفصاح الشفاف دور المساهمين في فهم أداء المؤسسة واتخاذ القرارات بشأنها					
02	تعتبر درجة الشفافية في تقارير الحوكمة عاملًا رئيسيًا في بناء الثقة بين المساهمين والإدارة					
03	تسهم عمليات الإفصاح الشفافة في تقليل المخاطر وتعزيز استدامة الأعمال					

04	تعتبر سياسات الإفصاح والشفافية مؤشرًا هامًا للالتزام بالمعايير القانونية والأخلاقية والتنظيمية.					
05	يمكن للإفصاح والشفافية الجيدين أن يقوما بدور رئيسي في تقليل مخاطر الاستثمار وتحسين القرارات المالية.					
06	تعزيز الشفافية والإفصاح يساهم في تحقيق التوازن بين مصالح جميع أطراف العمل داخل المؤسسة					
مسؤولية مجلس الإدارة						
01	يتوقع من مجلس الإدارة تحمل المسؤولية الكاملة عن توجيه ورقابة سياسات وأداء المؤسسة					
02	تشمل مسؤوليات مجلس الإدارة تقييم أداء الإدارة التنفيذية وضمان تحقيق الأهداف الإستراتيجية					
03	تعتبر قدرة مجلس الإدارة على اتخاذ القرارات الإستراتيجية بمهنية وشفافية عنصرًا أساسيًا في الحوكمة					
04	تقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية ضمان إتباع المعايير المحاسبية والتقارير المالية بطريقة موثوقة وشفافة.					
05	تحمل مجالس الإدارة المسؤولية في إطار الحوكمة للتأكد من مواءمة القرارات المالية مع أهداف المؤسسة ومصلحة المساهمين.					
06	تعتبر ممارسات الحوكمة التي يتبناها مجلس الإدارة عاملاً حاسمًا في تحقيق الاستدامة والنمو الطويل الأمد للمؤسسة.					
دور أصحاب المصالح						
01	دور أصحاب المصالح يشمل المساهمين والموظفين والعملاء والمجتمع المحلي، ويتطلب مشاركتهم الفعّالة في عمليات اتخاذ القرارات.					

02	يعتبر تفهم احتياجات وتوقعات أصحاب المصالح وتضمينهم في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات عاملًا أساسيًا لنجاح المؤسسة.					
03	تعزز ممارسات الحوكمة الشفافة دور أصحاب المصالح في المساهمة في عمليات التخطيط وتحسين الأداء المؤسسي.					
04	يسهم تفعيل دور أصحاب المصالح في تعزيز الانخراط والانتماء لدى جميع أطراف العمل داخل المؤسسة.					
05	يتطلب دور أصحاب المصالح التواصل المستمر والشفافية لضمان فهمهم لاستراتيجيات وأهداف المؤسسة ومشاركتهم في تحقيقها.					
06	يُعتبر تفعيل دور أصحاب المصالح عاملاً أساسيًا في بناء علاقات مستدامة وموثوقة بين المؤسسة ومختلف فئات المجتمع.					

الملاحق رقم (03): قائمة الأساتذة المحكمين للاستبيان

الإسم والقب	الرتبة	الجامعة
د. بن جواد مسعود	**أستاذ**	**جامعة غرداية**
د. خبيطي خضير	**أستاذ**	**جامعة غرداية**
د. عبد القادر الطيب	**أستاذ**	**جامعة غرداية**

الملحق 04: نتائج ألفا كرونباخ لمقياس مصداقية وملاءمة القوائم المالية

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.866	12

الملحق05: نتائج ألفا كرونباخ لمقياس حوكمة المؤسسات

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.896	18

الملحق06: نتائج طبيعة التوزيع لمتغيري مصداقية وملاءمة القوائم المالية وحوكمة المؤسسات

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
مصداقية وملاءمة القوائم المالية	.115	100	.008	.988	100	.474
حوكمة المؤسسات	.078	100	.187	.983	100	.242

a. Correction de signification de Lilliefors

الملحق 07: نتائج الفروق في مصداقية وملاءمة القوائم المالية لعينة الدراسة

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
مصداقية وملاءمة القوائم المالية	100	4.0067	.46447	.04645

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
مصداقية وملاءمة القوائم المالية	21.553	99	.000	1.00670	.9145	1.0989

الملحق08: نتائج الفروق في حوكمة المؤسسات لعينة الدراسة

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
المؤسسات حوكمة	100	3.9888	.46821	.046821

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
المؤسسات حوكمة	21.775	99	.000	.98880	.8772	1.0824

الملحق09: نتائج مصفوفة الارتباط بين أبعاد مصداقية وملاءمة القوائم المالية وحوكمة المؤسسات

Corrélations

		المؤسسات حوكمة
المصداقية	Corrélation de Pearson	.661**
	Sig. (bilatérale)	.000
	N	100
الملائمة	Corrélation de Pearson	.737**
	Sig. (bilatérale)	.000
	N	100
القوائم المالية وملاءمة مصداقية	Corrélation de Pearson	.705**
	Sig. (bilatérale)	.000
	N	100

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الملحق10: نتائج الارتباط والارتباط المفسر

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.765[a]	.585	.580	.30343

a. Prédicteurs : (Constante), مصداقية وملاءمة القوائم المالية

b. Variable dépendante : حوكمة المؤسسات

الملحق11: نتائج أنوفا للانحدار الخطي البسيط

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	12.810	1	12.810	137.899	.000[b]
	Résidus	8.863	98	.091		
	Total	21.673	99			

a. Variable dépendante : حوكمة المؤسسات

b. Prédicteurs : (Constante), مصداقية وملاءمة القوائم المالية

الملحق12 : نتائج معلمات نموذج الانحدار

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	.992	.284		3.366	.001
	المالية القوائم وملاءمة مصداقية	.768	.065	.795	11.742	.000

a. Variable dépendante : حوكمة المؤسسات

الملحق 13: نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للتنبؤ بدرجة مبدأ الإفصاح والشفافية لحوكمة المؤسسات من خلال مصداقية وملاءمة جودة القوائم المالية.

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.884[a]	.482	.478	.35838

a. Prédicteurs : (Constante), مصداقية وملاءمة القوائم المالية

b. Variable dépendante : الافصاح والشفافية

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	11.745	1	11.745	81.691	.000[b]
	Résidus	12.836	98	.129		
	Total	24.581	99			

a. Variable dépendante : الافصاح والشفافية

b. Prédicteurs : (Constante), مصداقية وملاءمة القوائم المالية

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	1.018	.313		3.244	.002
	مصداقية وملاءمة القوائم المالية	.742	.078	.854	9.544	.000

a. Variable dépendante : التصنيع والتشغيل

الملحق 14: نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للتنبؤ بدرجة مبدأ مسؤولية مجلس الإدارة لحوكمة المؤسسات من خلال مصداقية وملاءمة جودة القوائم المالية.

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.718[a]	.515	.511	.42533

a. Prédicteurs : (Constante), مصداقية وملاءمة القوائم المالية

b. Variable dépendante : مسؤولية مجلس الإدارة

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	18.013	1	18.013	104.583	.000[b]
	Résidus	17.728	98	.181		
	Total	35.739	99			

a. Variable dépendante : مسؤولية مجلس الادارة

b. Prédicteurs : (Constante), مصداقية وملاءمة القوائم المالية

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	.823	.371		2.539	.051
	المصداقية القوائم وملاءمة مصداقية	.841	.082	.716	10.229	.000

a. Variable dépendante : مسؤولية مجلس الكتابي

الملحق 15: نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للتنبؤ بدرجة مبدأ دور أصحاب المصالح لحوكمة المؤسسات من خلال مصداقية وملاءمة جودة القوائم المالية.

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.532[a]	.283	.276	.46404

a. Prédicteurs : (Constante), مصداقية وملاءمة القوائم المالية

b. Variable dépendante : دور أصحاب المصالح

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	8.328	1	8.328	38.676	.000[b]
	Résidus	21.103	98	.215		
	Total	29.431	99			

a. Variable dépendante : دور أصحاب المصالح

b. Prédicteurs : (Constante), مصداقية وملاءمة القوائم المالية

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	1.417	.405		3.499	.001
	القابلية للقوائم وملاءمة مصداقية	.624	.100	.532	6.219	.000

a. Variable dépendante : دور أصحاب المصالح